أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

The Impact of Auditing in Improving of Consumer Co-Operative Societies Financial Performance in Kuwait State

إعداد الطالبة
هنادي إبراهيم الإبراهيم
الرقم الجامعي (١٣٧٠٥٠٤٠٣٠)

إشراف
الدكتور محمد مفلح الحدب

رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة آل البيت
كلية إدارة الأعمال
قسم المحاسبة

٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا **هنادي إبراهيم الإبراهيم**، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الطالبة: هنادي إبراهيم الإبراهيم الرقم الجامعي: ١٣٧٠٥٠٤٠٣٠

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: ..... التاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

The Impact of Auditing in Improving of Consumer Co-Operative Societies Financial Performance in Kuwait State

إعداد الطالبة
هنادي إبراهيم الإبراهيم
(١٣٧٠٥٠٤٠٣٠)
إشراف:
الدكتور: محمد مفلح الحدب

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور محمد مفلح الحدب، (جامعة آل البيت)	مشرفاً رئيساً	.....
الدكتور سيف عبيد الشبيل (جامعة آل البيت)	عضواَ	.....
الدكتور مهند أكرم مقبل احمد (جامعة آل البيت)	عضواَ	.....
الدكتور عادل المصاورة (الجامعة الهاشمية)	عضواَ	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة الأعمال / قسم المحاسبة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ٢٤/ ٥ /٢٠١٦ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى وطني العزيز: الكويت

إلى روح والدي الغالي (رحمة الله عليه)

أهدي رسالتي هذه الي أمي الحنونة (اطال الله عمرها) رمزاً للمحبة والوفاء

واعترافاً منّي بفضلها عليّ.

إلى زوجي الحبيب،،،

الذي قدم لي كل الدعم ... وكل التشجيع ....

إلى ابنائي

أوراد، عبدالله ، مريم ، محمد ، فارس ، فيصل

إلى

إخواني وأخواتي الأعزاء،،،

وإليكم يا من تزالون بجانبي ترقبون نجاحي وتقدمي،،،

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي من علي بالتوفيق في إكمال هذه الرسالة، راجياً أن ينتفع بها كل ذي حاجة وكل طالب علم.

أتقـــدم بالشكر والتقدير إلـــى الدكتـــور محمد الحدب الذي تفضل بالإشراف على هـــذه الرســـالة، وكان لتوجيهاته وإرشاداته القيمة والسديدة دور مهم في إنجازها، فقدم لـــي من خلاصة علمه وخبراته وأخلاقه الكثير، أدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الرسالة، والذين أثروها بآرائهم وملاحظاتهم القيمة. كما أتقدم بالشكر إلى جميع المدققين والمراقبين من عينة الدراسة على التعاون في تعبئة الاستبانات

والشكر مقرون بكل معاني الحب والوفاء لجامعة آل البيت ممثلة برئيسها، وعميد كلية المال والأعمال، ورئيس قسم المحاسبة وأعضاء الهيئة التدريسية، وجميع العاملين فيها، لجهودهم المشكورة في توفير كافة وسائل الدعم والمساندة العلمية طيلة فترة الدراسة.

ولا يسعني إلا أن أشكر كل من تفضل ومد لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	
١-١ تمهيد	٣
١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها	٤
١-٣ أهداف الدراسة	٥
١-٤ أهمية الدراسة	٥
١-٥ فرضيات الدراسة	٦
١-٦ نموذج الدراسة	٨
١-٧ التعريفات الإجرائية	٨
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار النظري	١١
٢-١ تمهيد	١١
٢-٢ مفهوم التدقيق	١١
٢-٣ التطور التاريخي للتدقيق	١٣
٢-٤ المحاسبة والتدقيق	١٤
٢-٥ الفحص والتدقيق	١٥
٢-٦ أهمية التدقيق	١٦
٢-٧ أهداف التدقيق	١٧
٢-٨ معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها	٢٠
٢-٩ الأداء المالي	٢٨
٢-١٠ مبحث عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	٣١
٢-١١ بداية الحركة التعاونية في دولة الكويت	٣٤
٢-١٢ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت	٣٦
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الدراسات باللغة العربية	٣٨
ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية	٤٦
ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	٥١
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
٣-١ منهج الدراسة	٥٣
٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة	٥٣
٣-٣ أداة جمع البيانات والصدق والثبات	٥٤
٣-٤ صدق الأداة	٥٥
٣-٥ ثبات الأداة	٥٥
٣-٦ أساليب جمع البيانات	٥٧
٣-٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات	٥٧
الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	
٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة	٦١
٤-٢ *نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة*	٦٤
٤-٣ *نتائج اختبار فرضيات الدراسة*	٧٢
الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات	
٥-١ النتائج والاستنتاجات	٨١
٥-٢ التوصيات	٨٤

المراجع	
المراجع باللغة العربية	٨٦
المراجع باللغة الأجنبية	٩٢
الملاحق	
ملحق رقم (١) نموذج إستبانة الدراسة	٩٦
ملحق رقم (٢) أسماء الأساتذة محكمي إستبانة الدراسة	١٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٣-١)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	٥٠
(٣-٢)	قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة	٥٢
(٤-١)	خصائص أفراد عينة الدراسة	٥٦
(٤-٢)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المعايير العامة (الشخصية)	٥٩
(٤-٣)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير معايير العمل الميداني	٦١
(٤-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير معايير إعداد التقرير	٦٣
(٤-٥)	*المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت*	٦٥
(٤-٦)	نتائج اختبار (VIF) والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	٦٧
(٤-٧)	نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد	٦٨
(٤-٨)	اختبار دلالة نموذج الانحدار	٦٩
	اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار	٦٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
(١-١)	نموذج الدراسة	٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

إعداد: هنادي إبراهيم الإبراهيم
إشراف
الدكتور محمد مفلح الحدب

الملخـــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، تكون مجتمع الدراسة من جميع فروع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمنتشرة في دولة الكويت والبالغ عددها ٥٨ فرعاً، أما العينة فتكونت من (١٢٨) مستجيباً من المدققين (المراقبين) الذي تم تعينهم من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية. اتبعت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما البيانات الثانوية والأولية وتم إتباع الأسلوب الوصفي والتحليلي واختبار الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد أثر لمعايير التدقيق مجتمعة المتمثلة بـ(المعايير العامة "الشخصية"، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير) في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات من أبرزها: التركيز على توافر الخبرة العملية لدى المراقب للقيام بواجباته فيما يتعلق بتقييد البضاعة الواردة للجمعية وخاصة البضاعة المجانية مع تعزيز الضوابط لحث المراقب على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بفحص ميزان التدقيق الشهري لبيان المصاريف المبالغ فيها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، الأداء المالي، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Auditing in Improving of Consumer Co-Operative Societies Financial Performance in Kuwait State

Prepared By: Hanady Ibrahim Al- Ibrahim
Supervised: Dr. Mohammad Mofleh Alhadab

Abstract

This study aimed to identify the impact of auditing in improving of consumer Co-operative societies financial performance in Kuwait state, the population of this study is consisted of all cooperative societies and deployed in Kuwait which is include ٥٨ branches, This study determine its sample with 128 respondents. The researcher adapt descriptive analytical method, which has been rely on two types of information sources manly primary and secondary data were followed descriptive analytical method in the analysis of the data and multiple regression tested .

This study found that the auditing standards including general criteria "personal", field work standards, and criteria for preparation of the report in improving the performance of consumer cooperative societies in the State of Kuwait .

According to our results this study present several recommendations such as: Focus on the availability of practical experience with the Controller to carry out its duties with respect to restrict the goods contained Assembly, especially with free goods to urge the strengthening of controls on professional observer reasonable care to make when you check the monthly audit of the expense statement exaggerated the balance.

Keywords: Auditing, Financial Performance, Consumer Co-Operative Societies, Kuwait

www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١ تمهيد

١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ نموذج الدراسة

١-٧ مصطلحات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١ تمهيد

بسبب تطور وتغيير في عالمنا الاقتصادي الحالي وإتساع اعمال الشركات والمؤسسات التجارية أصبح هناك تطور أيضا لعملية التدقيق حيث كانت في بدايتها تقتصر على قراءة للحسابات ورقابة على عمليات البيع والشراء إلى أن أصبحت تأخذ شكل أعمق واهم من حيث عمل مراجعة دقيقة للعمليات النقدية المالية والمحاسبية والتأكد من تسجيلها وتقييدها بصورة سليمة ووفق المعايير المحاسبية الدولية والمتعارف عليها.

ولذلك فقد ازداد حرص الجهات المختصة على أهمية مواكبة مهنة التدقيق للتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي الأساس السليم والفعَّال على إعداد تقارير مالية مفيدة للجهات المستفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة.

يُعد العنصر المالي سبب رئيسي لنجاح أي منظمة، كما أن الحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها، حيث يسهم الأداء المالي في الشركات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنظمة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات المالية الفوائد المرجوة منها، ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب.

وفي ضوء اتساع دائرة الخدمات التي يؤديها المدقق كان لابد من عرض نموذج في مجال علم التدقيق وخدمات التأكيد لتوضيح رؤية شاملة لهذا العلم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، لما للجمعيات التعاونية في دولة الكويت من خصوصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مميزة أولاها المشرع الكويتي لهـــــا، وذلك لأهميتها في المجتمع الكويتي من جهة ولتشعب وتعدد الأنشطة التي تمارسها ولتأثير على فئات كثـيرة من أفراد المجتمـع من جهة ثانية، وكذلك لتزايد عملياتها المالية من جـــــهة ثالثة، حيـث تجـاوزت مبيعات بعض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخمسين مليون دينـار خـلال السـنة المالية.

١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها

تعتبر الجمعيات التعاونية في دولة الكويت من المؤسسات الهامة وذات تـأثير واضح وفعال في المجتمع الكويتي، وهناك الكثير من الجهات والأفراد يقومون برصد ومراقبة سير أعمال الجمعيات التعاونية والتأكد من مدى كفاءتهـا وتحقيـق الفائـدة المرجوة من إنشائها.

ولكن في السنوات الأخيرة ظهرت في المجتمع الكـويتي بعـض الجمعيـات التعاونية الاستهلاكية التي خرجت عن الإطار المرسوم لها والأهداف المخططة مسبقة مما أدى إلى تدهور وضعها المالي وتكبدها الخسارة مما استدعى من المسئولين الي حل مجالس ادارت الجمعيات التعاونية والاستغناء عن أعضاء المجـالس المنتخبـين بأعضاء او مدراء معينين من قبل وزارة الشئون الإجتماعية والعمل شريطة أن يثبت عليهم بالمستندات والبراهين سوء الادارة وارتكاب المخالفات المالية والادارية والتي ساهمت في تدهور الوضع المالي والمحاسبي للجمعية.

وقد تعرضت سمعة بعض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت إلى الإساءة والانتقاد وذلك تزامنا مع اصدار وزارة الشئون الإجتماعية والعمـل قـرارت وزارية بتشكيل لجان تحقيق من قبل موظفين متخصصون وذوي خبرة يعملون لـدى الوزارة وذلك بغرض التحقيق في المخالفات الصادرة من الجمعيات التعاونية ومراجعة أعمالها وحساباتها في ذات الفترة.

وبناء على ما ذكر أصبح لدينا مؤشر على وجـود خلـل فـي الاداء المـالي والاداري للجمعيات التعاونية في دولة الكويت وانحرافها على المسار والغاية الرئيسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من انشائها وحيث انه الأسباب مختلفة ومتعددة أصبح هناك حاجة الي تكثيف عملية التدقيق والرقابة على أعمال الجمعيات التعاونية ووضعها تحت المجهر .

ولذلك فان هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الآتي: ما أثر معايير التدقيق المطبقة من قبل المراقبين الذين تم تعينهم من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما أثر المعايير الشخصية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ؟

السؤال الثاني: ما أثر معايير العمل الميداني في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ؟

السؤال الثالث: ما أثر معايير إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ؟

١-٣ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في التعرف على أثر معايير التدقيق المطبقة من قبل المراقبين الذين تم تعينهم من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت. كذلك تحقيق الأهداف الفرعية الاتية:

١- التعرف على أثر المعايير الشخصية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التعرف على أثر معايير العمل الميداني في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

٣- التعرف على أثر معايير إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

١-٤ أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى إنها شملت جميع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، لذا فالدراسة ستقدم خدمة حيوية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الكويتية بما ستكتشفه من نتائج وما ستبنى عليها من توصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير وتحسين الأداء مما ينعكس على تطوير وتحسين أداء العمل التعاوني في دولة الكويت.

كما تكمن أهميتها في كونها تسهم بتعريف العاملين في قطاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بمتغيرات الدراسة الافتراضية من النواحي الفكرية والتطبيقية، وتساعد في إفادة إدارات قطاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والعاملين فيها حول بيان دور التدقيق في تحسين أداء هذا القطاع. كما تعتبر هذه الدراسة مهمة للفئات التالية التي يمكن لها أن تستفيد من نتائجها وتوصياتها:

١- أعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٢- مديري الإدارات في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٣- المدققين الداخليين والخارجيين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٤- الباحثين الأكاديميين في المعاهد والجامعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة في صياغة فرضية رئيسة إحصائية بصورتها العدمية (H_0) وعلى النحو الآتي:

H_0: لا يوجد أثر لمعايير التدقيق المتمثلة بـ (المعايير العامة "الشخصية"، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير) في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت. وينبثق عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات وكما يلي:

الفرضية الأولى:

H_{01} لا يوجد أثر للمعايير العامة الشخصية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

الفرضية الثانية:

H_{02} لا يوجد أثر للمعايير العمل الميداني في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة:

H_{03} لا أثر دور لمعايير إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٦ نموذج الدراسة

تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاما والذي أصدرته المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين. وكما هو مبين في الشكل (١-١) الآتي:

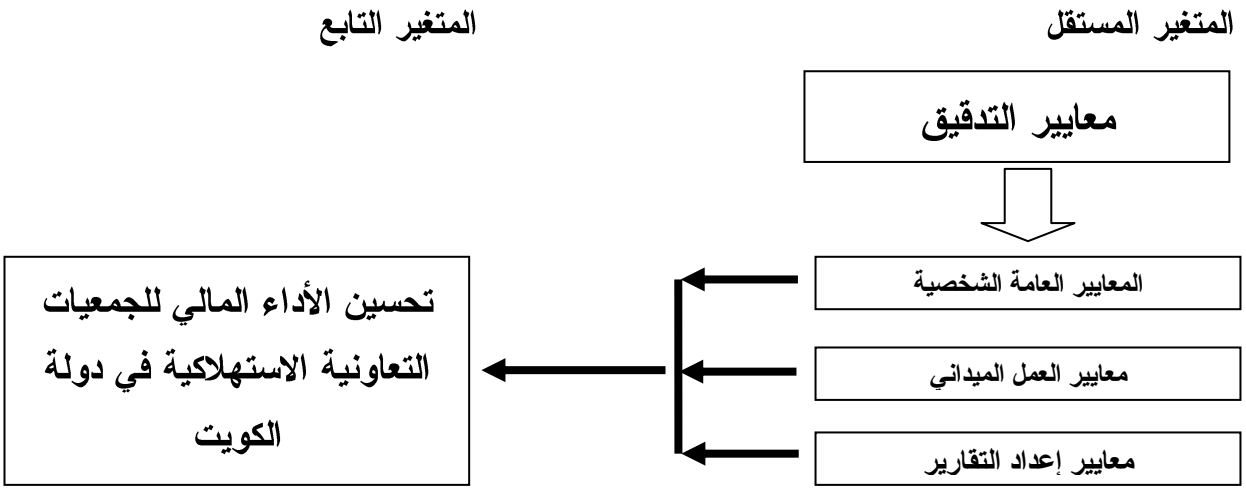

الشكل (١-١)
نموذج الدراسة الافتراضي

١-٧ مصطلحات الدراسة

التدقيق: التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني وقد عرف اتحاد المحاسبون الأمريكيون التدقيق بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٤).

المعايير العامة الشخصية: وهي المعايير التي ترتبط بالتكوين الشخصي بمراقب الجمعية، حيث تشترط توافر مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب توافرها في المدقق بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة العملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يجب توافرها لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة (الشحنة، ٢٠١٥، ص١٢١).

معايير العمل الميداني: وهي المعايير التي ترتبط بتنفيذ عملية التدقيق، حيث تشمل ثلاث معايير هي: التخطيط الملائم لعملية التدقيق، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والحصول على أدلة أثبات كافية وملائمة (الشحنة، ٢٠١٥، ص١٢٥).

معايير إعداد التقارير: وهي المعايير التي تتعلق بشكل ومحتوى تقرير المدقق الذي يصدره في نهاية عمله ويوضع فيه رأيه عن القوائم المالية (الشحنة، ٢٠١٥، ص١٢٧).

الأداء المالي: ويعني إظهار النتائج والأحداث واتخاذ القرارات وتحديد أماكن قوة الشركة ماليا وتحديد جوانب قصور الناجمة عن السياسات والقرارات المالية، وأهداف الشركة المالية المتمثلة بعائد الاستثمار، تكاليف منتجات، ربحية الشركة، تدفقات نقدية، وتهدف لتحسين صورة المنظمة لدى الملاك والمساهمين (العمري، ٢٠٠٩، ص٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

٢-١ تمهيد

٢-٢ التطور التاريخي للتدقيق

٢-٣ المحاسبة والتدقيق

٢-٤ الفحص والتدقيق

٢-٥ مفهوم التدقيق

٢-٦ أهمية التدقيق

٢-٧ أهداف التدقيق

٢-٨ معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها

٢-٩ الأداء المالي

٢-١٠ نبذة عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

٢-١١ بداية الحركة التعاونية في دولة الكويت

٢-١٢ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ودوره بالجمعيات التعاونية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

٢-١ تمهيد

إن تدقيق الحسابات علماً يطبق في المنشآت التجارية والمؤسسات المالية الاقتصادية والبنوك والشركات بكافة أنواعها سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص مهما كبر حجم الأعمال أو صغر، وفي حال تطبيقه وممارسته يجب أن يرتكز على المبادئ والأسس والمعايير المحاسبية الدولية (العزب، ونظمي، ٢٠١٢، ص١٢).

ومعنى التدقيق لفظيّا هو Audit وهو مشتق من كلمة لاتينية هي Audire وتعني "هو يستمع"، لان حسابات بعصور سابقة يتم تلاوتها على مدقق الحسابات. وباللغة الإنجليزية "**Audit**" وتعني تدقيق (جمعة، ٢٠٠٥، ص٦).

وتماشياً مع التعريف السابق يجد (مطارنة، ٢٠٠٦، ص ١٥) أن التدقيق يتضمن وظيفتين أساسيتين تتمثل الوظيفة الأولى بفحص الدفاتر والسجلات والمستندات، وتؤكد الوظيفية الثانية على إيصال المعلومات التي يحصل عليها المدقّق من عملية التدقيق، وهو ما يسمى بالمنتج النهائي للتدقيق متمثلاً في تقرير مدقق الحسابات، حيث تكمن القيمة المضافة لعملية التدقيق في مساعدة مستخدم المعلومات على اتخاذ قرار تقييم جودة ونوعية المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق.

٢-٢ مفهوم التدقيق

أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكية عام ١٩٧٢ مفهوما آخر للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن، حيث عرّفته بأنه " عملية منتظمة للحصول على أدلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين".

ويشير (تميمي، ٢٠٠٨، ص٨٩) إلى أن التدقيق بأنه تلك العملية الرقابية التي تستند على تقييم المدى والفعالية لملائمة كافة الأنواع الرقابية في الشركة، ويهدف هذا النظام الرقابي لمساعدة إدارة الشركة من أجل الوفاء بالالتزامات والكفاءة في العمل، وذلك بتحليل، وتقييم الأعمال التي تتم بالشركة.

ويعرف تدقيق الحسابات على أنه " العملية التي يتم بها القيام بجمع أدلة وتقييمها من اجل تحديد قدرة النظام الرقابي بالمساهمة بحماية الأصول التي تمتلكها الشركة" (ذيبة وآخرون، ٢٠١١، ص٢٢).

ومن هنا ارتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات للتأكد من مصداقيتها، ولكن ظلت في تطور مستمر متأثرة بمتغيرات عدة منها: طبيعة النظام الاقتصادي وأنواع الملكيات وأحجام المنشآت وتعدد عملياتها ومدى تعقيدها. فأصبح الأمر يتطلب عملية التحقق بالإضافة إلى الفحص، ثم أصبحت هناك حاجة للتقرير، حتى وصلت عملية التدقيق إلى مكوناتها الرئيسة في الوقت الحاضر، والتي تتكون من الفحص والتحقق وإعداد التقرير (ذنيبات، ٢٠١٢، ص٣).

والتدقيق هو عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين، وذلك بإبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات المالية وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها (لطفي، ٢٠١٢، ص١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتدقيق " هو الفحص الكامل للأحداث المتعلقة بامالية الشركة، والتأكد من الصحة الكاملة لتسجيل عمليات المحاسبة، والإعداد الصحيح لقوائم الشركة ماليا حسب مبادئ محاسبية متعارف عليها، من اجل إبداء الرأي الفني المحايد حول صدقها وعدالتها"(غباين، 2012، ص١٧).

وعّرف التدقيق بأنه " عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية للمنشأة ، وتقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة، ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة (شحنة، ٢٠١٥، ص ٢٤).

٢-٣ التطور التاريخي للتدقيق

تُعَدُّ مهنة تدقيق مهنة قديمة منذ عصر قدماء المصريين والرومان والإغريق؛ ويعود أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، أما المعنى الحديث له فيعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي، حيث إنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر، حيث إن الحاجة إلى التدقيق تكاد تكون ملازمة لظهور الوكالة، فمنذ القدم، أينما كان هناك توكيل من طرف معين لشخص أو جهة أخرى فانه يكون هناك حاجة لوجود طرف ثالث يقوم بطمأنة صاحب الملكية عن مدى قيام الموكل بالأعمال الموكولة إليه حسب الشروط المتفق عليها (مطارنة، ٢٠٠٦، ص١٣).

أما بالنسبة لتدقيق الشركات فيعود إلى أوائل القرن التاسع عشر حيث كانت الشركات ذات المسئولية المحدودة، مما استدعى ضرورة وجود من يقوم بطمأنة المالكين غير الفاعلين وحمايتهم من تصرفات المالكين الذين يتولون إدارة شؤون المنشأة، والذين يقومون بتسيير أمور المنشأة لصالحهم. وبظهور الثورة الصناعية وما رافقها من تشريعات خاصة بالشركات وذلك في منتصف القرن التاسع عشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة الملكية خاصة في بريطانيا. وفي ظل التطورات المرافقة للثورة الصناعية وزيادة الاهتمام بعملية التدقيق بدأ إنبثاق مهنة المحاسبة والتدقيق لتلبي احتياجات السوق. وفي بداية القرن العشرين تزايد الاهتمام بالتدقيق والطلب عليه بسبب تزايد الاهتمام بالشركات المساهمة العامة وزيادة الفجوة بين المالكين والمديرين (ذنيبات، ٢٠١٢، ص ٦-٧).

٢-٤ المحاسبة والتدقيق

يمكن أن نشير إلى أن هناك محاولات من الهيئات العلمية والمهنية والباحثين في العديد من دول العالم لإيجاد نظرية للتدقيق، وعلى الرغم مما تحظى به النظرية المحاسبية، إلا أن القليل قد أعطى لنظرية التدقيق الأهمية البحثية التي يجب أن تنالها هذه المهنة، حيث أن الإلمام بالمفاهيم الأساسية للتدقيق لا يتم التوصل إليه إلا عن طريق نظرية المحاسبة مع اعترافنا بوجود إطار لنظرية التدقيق، واتجاهات بحثية معاصرة لوضع نظرية للرقابة على الحسابات تستند على مدخلين هما:

١-المدخل الكمي.

٢-المدخل السلوكي.

لذلك توجد علاقة وطيدة بين المحاسبة والتدقيق غير أن طبيعة كل منهما له ما يميزه عن الآخر، فالمحاسبة عمل إنشائي (Constructive)، بينما التدقيق عمل تحليلي Analytical وهذا من ناحية، كما أن المحاسب موظف لدى المنشأة تنحصر مهمته في الاتفاق أو العقد أو على ضوء القانون من ناحية أخرى ، كما أن وظيفة المحاسبة هي القياس والاتصال (التقرير) ، بينما وظيفة التدقيق هي التحقق (الفحص) والتقرير، مع ملاحظة أن عمل المدقق يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب. (جمعة، ٢٠١٢، ص٦٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ التدقيق والفحص

يمكن تلخيص الفروق الرئيسية بين التدقيق والفحص في النقاط التالية:

١- يتم القيام بالتدقيق للتحقق من مدى عدالة القوائم المالية للمنشأة وتمثيلها لواقع المنشأة، بينما الفحص يتم عند وجود هدف معين للقيام به مثل الوصول إلى طاقة الربح والوضع المالي للمنشأة ، كذلك الاستقصاء حول الاحتيال والغش.

٢- الفحص يتم لعدة سنوات مثلاً ٣ أو ٥ أو ٧ سنوات للوصول إلى مثلاً متوسط الطاقة الكسبية للمنشأة ، المركز المالي للمنشأة وغيرها بينما التدقيق يتم عادة لسنة مالية واحدة.

٣- الفحص يمكن أن يتم لمصلحة أطراف خارجية مثلاً مقرضين (بنوك-مؤسسات مالية) أو شركات تأمين لتقدير الخسائر أو اي جهة حكومية في سبيل الوصول إلى حقيقة معينة ، بينما التدقيق يتم القيام به لمصلحة الملاك في الدرجة الأولى . وفي بعض الحالات يتم القيام بالفحص لمصلحة الملاك في حال وجور اختلاس أو غش أو تزوير.

٤- الفحص لا يحتاج إلى التخطيط المسبق، كذلك عند القيام بالفحص لاكثر من منشأة لا يتم استخدام نفس الطريقة في الفحص لأن الفحص يعتمد على المعلومات والبيانات المتوفرة للفاحص، بينما في التدقيق يقوم المدقق بوضع خطة مسبقة للقيام بعمله وتستخدم هذه الخطة في أكثر من مرة مع إمكانية إجراء التعديلات اللازمة من قبل المدقق في بعض جوانب الخطة وليس في الجوهر أو أسس الخطة.

٥- الفحص لا يتطلب التقرير عن نتائجه إلا للطرف الذي عين الفاحص، بينما المدقق يجب أن يقوم بالتقرير عن نتائج عمله بعد الانتهاء من عملية التدقيق من خلال التقرير النهائي (المطارنة، ٢٠١٣ ص ٢٠-٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٦ أهمية التدقيق

تؤدي وظيفة التدقيق دوراً مهماً في عملية الرقابة، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة القدرة على المساءلة، إذ يقوم المدققون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في المنشآت، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، إذ إن كلاً من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الرقابة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير (Archambeault, 2012, p: 8).

واعترفت الجهات العاملة بالمهنة بالأهمية الكبيرة لوظيفة المراجعة في العملية الرقابية، وأكدت اللجنة Cadbury committee على المسؤولية المناطة بالمراجع لمنع غش واكتشافه وتزوير البيانات (Cohen, 2014, p:33).

وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية وظيفة التدقيق منها:

١- زيادة اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي، كذلك تعدد المستويات الإدارية في المنظمة، الأمر الذي دفع الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة هذه الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات، وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها (عثمان، ٢٠٠٩، ص١٢٩).

٢- التطور الذي شهدته وظيفة التدقيق ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات في سبيل خدمة المنظمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها(خطيب، ورفاعي، ٢٠٠٨، ص١٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرأسية والأفقية وحاجة التغذية والتغذية العكسية (التعليقات والتقارير) إلى مسؤولين يتولون التدقيق لأجل اطمئنان الإدارة إلى سلامة هذه التقارير وواقعيتها (عثمان، ٢٠٠٩، ص١٢٩).

٤- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة (خطيب، ورفاعي، ٢٠٠٨، ص١٩٤).

وتنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات علي التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي: (شحنة، ٢٠١٥، ص٣٩)

١-إدارة المشروع التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

٢-المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

٣-الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك.

٤-المقرضون والبنوك يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة ، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

٢- ٧ أهداف التدقيق

يشير (دهمش، ٢٠٠٠، ص٢١٤) و (نور، ٢٠٠٧، ص٢٣٤) إلى أن هناك مجموعة أهداف يمكن أن تحقق منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- المساعدة لكلفة مستويات الإدارة بإخلاء مسؤوليتهم بوجود تقارير لفحص النتائج الخاصة بالأعمال بدون تحيز.

٢- تقديم إضافة قيمة للشركة وتحسين العمليات وإدارة المخاطر، وضبط الكفاءة والفعالية لنظام رقابة الداخلية بتنفيذ مسؤولياتها.

٣- تأكد من الصحة والسلامة لسير أمور مالية بالشركة والاختبار لدقة عمليات مالية بدفاتر الشركة وسجلاتها.

٤- تأكد من قرارات الإدارة لها آثار مالية وتنفيذها بشكل دقيق حسب القوانين وأنظمة الشركة السارية المفعول.

٥- التدقيق الكامل لقرارات الإدارة ومتابعتها لحماية الموجودات والأصول من تلف وضياع.

٦- تأكد من الكفاءة والفعالية لنظام رقابة داخلية وتأكد من وجود أصول والتزام بسياسات الشركة وإجراءاتها الموضوعية.

٧- تحديد أماكن خطر ومنع غش واحتيال واكتشافه.

٨- المراجعة الشاملة لعمليات التي يتم التنفيذ وإنها كما خطط له.

ويشير (خطيب ورفاعي، ٢٠٠٨، ص ٢٠٢-٢٠٣) إلى أن نطاق وأهداف التدقيق يختلف بشكل كبير بين المنظمات لأنهما يعتمدان على حجم وطبيعة المنظمة ومتطلبات إدارتها، ومجال عملها الذي لم يعد يقتصر على التدقيق المالي، بل امتد ليشمل كافة الأنشطة في المنظمة المالية وغير المالية، حيث تناولت وظيفة التدقيق الداخلي هذه الأنشطة بالفحص والتحليل والتقييم كخدمة للمنظمة، ومع ذلك فان نطاق التدقيق الداخلي يركز على الأمور الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- فحص المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية، ومراجعة اعتماديتها وموثوقيتها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وكتابة التقرير بمثل هذه المعلومات وقد يتضمن ذلك مراجعة الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة، بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات (Messier, 2010, p: 11).

٢- مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي كوظيفة أساسية تتطلب عناية معقولة ومستمدة من الإدارة التي تفوض مهامها تلك، بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأنها (Messier, 2010, p: 12).

٣- فحص وتقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات في استخدام الموارد، بالإضافة إلى مراجعة الضوابط غير الإدارية في المنظمة، ومراجعة الأنظمة الموضوعة والتأكد من الالتزام بالسياسات المتبعة والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة التي قد يكون لها تأثيرها العام على العمليات والتقارير لتحديد مدى التزام المنظمة بهذه الخطط والسياسات (Guy, 2009, p: 804).

ويلخص (نظمي وعزب، 2012، ص١٧) إلى انه يمكن تحديد أهداف التدقيق بما يلي:

١- مراقبة الخطط الموضوعة من قبل اصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها.

٢- تقييم نتائج اعمال المشروع بالنسبة للاهداف المرسومة

٣- تحقيق اكبر قدر من الانتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع.

٤- تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية لافراد المجتمع الذي يعمل به المشروع.

٥- الخروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- وضع السياسات الملائمة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

٧-التأكد من صحة ودقة البيانات الواردة في التقارير المالية والمثبتة في سجلات الشركة ودفاترها.

٨-اكتشاف حالات الغش والاحتيال والأخطاء التي تظهر في دفاتر الشركة وسجلاتها.

٢-٨ معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها (General Accepted Auditing Standards)

تعرف المعايير في مجال التدقيق على أنها " الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أدائه لمهمته ، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها "، وعلى هذا الأساس فإن المعيار في مجال التدقيق يمكن أن يمثل " قاعدة عامة ترشد المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه إنجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة. لذلك فإن معايير التدقيق سوف تمثل الأسس المبدئية التي يمكن أن يستند إليها المدقق في سبيل إنجاز المهام المكلف بها، كما أنها تمثل أداة للحكم على جودة عمل المدقق في ضوء مدى توافرها والاعتماد عليها أثناء ممارسة عملية التدقيق (سقا، ٢٠٠٧، ص١٩).

إن أي عمل مهني لا بد له من معايير تشكل إطار عام يضبط عمل المهنيين ويوجه الإجراءات التي يقومون بها. وكذا الأمر في مجال التدقيق فان المعايير تساعد في تنظيم عملية التدقيق بحيث تصبح إجراءات التدقيق قابلة للتوقع سواء من قبل المدققين أو من قبل مستخدمي تقارير المدققين، وبالتالي تضييق الفجوة في أداء المدققين. وفي نفس الوقت فإن وجود المعايير يساعد في تحسين أداء المدققين والارتقاء به.

ومعايير التدقيق هي مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف الي توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوع من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه، ويعتمد على المعايير في الحكم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز. وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق، حيث أن علم الجمهور بأن عملية التدقيق منضبطه بأحكام وقواعد متعارف عليها يزيد من ثقة الجمهور بأهمية التدقيق وأن عملية التدقيق ليست عملية إرتجالية. ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن المعايير هي إطار عام ولا يجب أن تحد من إبداع المدقق وممارسته للحكم المهني بدرجة معقولة (شحنة، 2015، ص١٠٣).

وقد قامت الجهات المنظمة للمهنة في بعض البلدان بإصدار المعايير التي أصبحت متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً، وقام كثير من البلدان بتبني تلك المعايير، وأخيراً أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للتدقيق والتي تم تبنيها من قبل معظم الدول والبلدان الأعضاء في ذلك الاتحاد. وفي نفس الوقت لا تزال تعتبر معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من المراجع الأساسية في مجال التدقيق، خاصة أن المعايير الدولية جاءت على شكل توليفة من المعايير الأمريكية والإنجليزية (Guy, 2009, p: 805).

وقد دعت الحاجة إلى وجود معايير التدقيق لأسباب عديدة منها: (منصور، 2011، ص٢-٤)

١-الحاجة للحكم على عمل المدقق وجودته.

٢-تحديد الإطار العام لعملية التدقيق أثناء تأدية المهمة.

٣-الحاجة إلى أن يكون هناك نظرية للتدقيق تضم ضمن إطارها مجموعة من المعايير المشتقة من مجموعة فروض ومفاهيم، وتحدد في ضوئها الأهداف والإجراءات الخاصة بعملية التدقيق، حيث أن نظرية التدقيق تتكون من " مجموعة من الفروض والمفاهيم والمعايير والأهداف والإجراءات وان كل عنصر من عناصرها يتحدد كنتيجة منطقية ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-رغبة المنظمات المهنية في تقليل التفاوت بين المدققين القائم على أساس الأحكام الشخصية لكل مدقق والتي تعد جزءا كبيرا من إجراءات التدقيق، حيث أن سبب تفاوت تلك الأحكام يرجع إلى التباين في القدرات العلمية والتدريبية والمعرفية والمنطلقات الأخلاقية. وعليه فان تبني عدد من المعايير ستكون الأساس الذي يعتمد عليه من قبل المدققين عند أداء مهامهم.

٥-تعد معايير التدقيق وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدققين كونها الإطار المحدد لبعض المسؤوليات التي يتحملها المدقق وعليه يمكن القول أن درجة الإلتزام بتلك المعايير تتناسب طردياً مع جودة الأداء، فكلما زاد التزام المدقق بهذه المعايير زادت جودة تدقيقه والعكس صحيح.

وقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA) قائمة بمجموعة المعايير سنة ١٩٣٩ وأخرى سنة ١٩٤٥ أطلق عليها " معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً "، وتعد تلك المعايير المصدر الأساس الذي يعتمد عليه في مهنة التدقيق في جميع أنحاء العالم، وقد اعتبرت هذه المعايير: عامة أو مقبولة قبولاً عاماً أو متعارفاً عليها، على إعتبار أنها تمثل الحد الأدنى الذي يعتمد عليه من قبل مدقق الحسابات، حيث أنها نالت القبول العام في مختلف بلدا العالم، ومعايير التدقيق الأمريكية هي المعايير التي يطلق عليها معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً Generally Accpted Auditing Standards (GAAS) وهي المعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وتقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسة وكما يلي: (المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١)

أولا: المجموعة الأولى: المعايير الشخصية أو المعايير العامة: **General or Personal Standards**

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للمدقق الخارجي، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين. وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنها تستند على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي. وتتكون هذه المجموعة من المعايير الثلاثة الآتية: (ذنيبات، ٢٠١٢، ص٤٩-٥١)

١-تأهيل المدقق:

ويعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه قدر معين من الكفاءة المهنية، وأن يتوفر لديه مواصفات فنية خاصة تُظهر تلك الكفاءة، وهذه المعايير تتعلق بشخصية المدقق والصفات التي يجب أن تتوافر فيه بحيث يصبح أهلا لتولي عملية التدقيق، ويتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المدقق القدر الكافي من المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق بحيث يكون قادراً على القيام بالمسئوليات الموكلة إليه، وقد بينت القوانين والأنظمة ذات العلاقة في كل بلد الشروط الخاصة بهذا المعيار والمتطلبات الأساسية اللازم توافرها حتى يمنح الشخص الترخيص بمزاولة المهنة (شنطي، 2011، ص341).

وفي دولة الكويت محل الدراسة أن الجهة المختصة بالشروط واللوائح لمنح الشخص الترخيص لمزاولة المهنة هي وزارة التجارة والصناعة متمثلة بقسم شئون مراقبي الحسابات وهو القسم المختص بعمل الإجراءات اللازمة لمنح الرخصة المذكورة ، وتتمثل بعدة مراحل أولها وأهمها إجراءات تقديم الامتحان للحصول على ترخيص مهنة مراقب الحسابات ويشرط من المتقدم أن يقدم لوزارة التجارة والصناعة مستندات لدخول اختبار الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة مراقبة الحسابات وهي: الشهادة الجامعية، شهادة الخبرة العملية في مجال المحاسبة ٥ سنوات على الأقل إن وجدت، شهادة عضوية جمعية المحاسبين الكويتية، شهادة التأمينات الاجتماعية، صورة من البطاقة المدنية، رسوم ٥٠ دينار كويتي لكل مادة، صورة شخصية.

٢- الاستقلالية المهنية:

وتعني أن يكون المدقق محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، وأن يقوم المدقق بعمله وفي جميع مراحل التدقيق بكل أمانة واستقامة وموضوعية ودون تحيز لجهة معينة، وان يتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية، وهي صفة ينبغي توافرها في مدقق الحسابات، وهـــــــذا يعني أن يكون المـــــــدقق مستقلاً مـــــن الناحيتين الفعليـــــة والـــــــذهنية Mind and Action . فهي مبدأ أساسي في الأداء المهني بشكـــــــل عام وفي مهنـــــة التدقيق بشكل خاص، يتطلب أن يقوم المدقق بأي عمل في المجال المهني بكل موضوعية ونزاهة وبدون الخضوع لأي تأثيرات ومن أي نوع كانت، والتي يمكن أن تتعارض مع الموضوعية والنزاهة.إن هذا المبدأ يركز بشكل أساسي على الناحية الذهنية (الفكرية)، ويتطلب أن يكون المدقق قاصداً العدل تجاه جميع الفئات المستفيدة من تقريره (مازون، ٢٠١١، ص٢٢).

٣- العناية المهنية المتخصصة:

أي بذل مدقق الحسابات عناية مهنية معقولة عند فحص وأداءه لمهنة تدقيق ليصل لدرجة مناسبة أن النتائج التي يتمخض عنها تدقيق تؤمن مقدار أمان وثقة لمستخدمون بيانات مالية ومنها: (المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١)

أ- أن يتم الحصول على المعلومات الضرورية عن أنشطة العملاء.

ب- القيام بتنفيذ إجراءات تحليلية أولية.

ج-العمل على تحديد مستويات أولية مادية وتقدير خطر تدقيق.

د- القيام بدراسة وفهم نظام رقابة داخلية للعملاء.

ه- تصميم الخطة التدقيقية وبرامج التدقيق التفصيلية.

ثانيا: المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني:Standards of Field Work

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتعلق هذه المعايير بالمبادئ الأساسية التي تحكم تكوين أساس كافٍ لإبداء الرأي في القوائم المالية، وتتعلق بعملية تنفيذ الإجراءات التدقيقية المختلفة، وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة معايير هي:

١- التخطيط والإشراف الدقيق:

يجب على المدقق أن يقوم بالتخطيط الكافي والمناسب لعملية التدقيق، حيث أنه لا يجوز أن يكون التدقيق إرتجالياً، وإنما لا بد أن يكون هناك خطة واضحة وبرنامج تدقيق مفصل يبين مهام التدقيق ومواعيدها ومن الذي سيقوم بها كما ينبغي أن يكون هناك إشراف كافي على أعمال التدقيق المختلفة، ويجب تخطيط مهمة التدقيق بشكل مناسب وكافٍ والإشراف الدقيق على أعمال المساعدين، حيث يعد التخطيط والإشراف من مسؤوليات وواجبات المدقق وذلك لإتمام عملية التدقيق بالشكل المطلوب من اجل الخروج بتقرير سليم عن حسابات المنشاة محل التدقيق (شحنة، 2015، ص ١٥٤).

٢-الفهم الكافي لبيئة عمل المؤسسة التي يدقق عليها:

ويقصد بها وهو أن يكون للمدقق الدراية والفهم الكافي عن طبيعة وعمل المؤسسة، كما يجب عليه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق اجرارات التدقيق، كذلك دراسة وفهم نشاط المنشأة وبيئتها ذات الصلة بالبيانات المالية، حيث يقوم المدقق بذلك من أجل تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ومن أجل تصميم طبيعة وحجم وتوقيت اختبارات التدقيق (ذنيبات، ٢٠١٢، ص٥٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إجراءات التدقيق والرأي الموضوعي والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وذات موثوقية:

يجب على المدقق القيام بإجراءات التدقيق للحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة – عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات- بغرض تكوين أساس لإبداء الرأي حول التقارير المالية، وأدلة التدقيق تعني جميع ما يحصل عليه المدقق مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الاحتساب والتي يبني عليها المدقق حكمه المهني ليقرر فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، وتتطلب كفاية وصلاحية أدلة الإثبات جمع أدلة إثبات كفاية وتمثل أساسًا معقولاً لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية إذ أن الأدلة تدعم كفاية المعايير الأخرى وتعتمد أدلة الإثبات على فرض قابلية التحقيق والتدقيق وتأخذ أدلة الإثبات أشكال وصور مختلفة منها الملاحظات المادية والعمليات الحسابية والمعلومات التي تقدمها الطرف الثالث (ميالة، ٢٠١٠، ص١٢٨).

ثالثا: المجموعة الثالثة: معايير التقرير:Standards of Reporting

تقرير مدقق الخارجي هو وسيلة الإتصال بين مدقق الحسابات ومستخدمي البيانات المالية المدققة، وهو خلاصة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها. حيث إن تقرير مدقق الحسابات هو وسيلة الاتصال بين مدقق الحسابات ومستخدمي البيانات المالية المدققة، وهو زبدة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها . ويعتبر تقرير المدقق الخارجي خلاصة عمله، والوثيقة المكتوبة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبيانات المالية وبعملية التدقيق. ويعتبر التقرير أيضا أحد المراجع الرئيسة التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق سواء منها المدنية أو الجنائية. وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أربعة معايير ينبغي توافرها حتى يتمكن تقرير المدقق من توصيل الرسالة المناسبة لمستخدمي البيانات المالية، وهي: (ميالة، ٢٠١٠، ص١٢٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما:

يجب أن ينص التقرير في فقرة إبداء الرأي عما إذا كانت التقارير المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٢- تحديد المخالفات وأهميتها:

تنتج عند مخالفة مبدأ الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، ولذلك يجب أن يبين المدقق في تقريره فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية التي تم إستخدامها في إعداد التقارير المالية تختلف عن تلك التي إستخدمت عند إعداد التقارير المالية في السنة السابقة وبيان أثر عدم الثبات في استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة واثر ذلك على رأيه الفني المحايد.، أما إذا كانت المبادئ المستخدمة هي نفسها كما في السنة السابقة فلا داعي للإشارة إلى ذلك، حيث أن عدم الإشارة إلى ذلك تعني أنه لا يوجد تغيير في المبادئ (ميالة، ٢٠١٠، ص١٢٩).

٣- الإفصاح المناسب:

يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات والإيضاحات الكافية والمناسبة، وبخلاف ذلك لا بد أن يشير المدقق إلى عدم كفاية ومناسبة الإفصاح(ميالة، ٢٠١٠، ص١٢٩).

٤- الرأي المهني الشامل:

أن يحتوي التقرير على رأي مكتوب يبين النتيجة النهائية لعملية التدقيق، وهذا الرأي يكون في فقرة خاصة، ويكون خاص بالبيانات المالية كوحدة واحدة أو قد يمتنع المدقق عن إبداء الرأي وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. فالمعيار الأول من هذه المجموعة يعني ضمنيًا أن المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا تمثل معيارًا مناسبًا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم أما المعيار الثاني وهو ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا يهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية أما المعيار الثالث وهو الإفصاح المناسب يتطلب ضرورة إفصاح المدقق في تقريره عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، أما المعيار الرابع التعبير عن الرأي فهو يعد من أكثر المعايير تعقيدًا وأصعبها منالاً فهو يتضمن ثلاثة عبارات هامة هي: (ميالة، ٢٠١٠، ص١٣٠)

- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة وان المدقق قد يمتنع كليًا عن إبداء هذا الرأي.

- في حال الامتناع عن إبداء الرأي يجب أن يوضح المدقق أسباب الامتناع.

- في كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية والتي يتحملها.

٢-٩ الأداء المالي

يعتبر قياس أداء الشركة المالي أحد أنشطتها المهمة في مجال تقييم أداءها وتتضمن عقد المقارنة بين نتائج بمعايير موضوعة بالسابق والقيام بتحليل انحرافات وإجراء تصحيحات لازمة، وعملية تقييم أداء مالي هو عمليات تأتي بعد عملية اتخاذ قرارات مالية، فتقييم أداء الشركة المالي يمثل نشاطات الشركة المالية ومرتبط في نهاية سنة مالية (عبد المحسن، ٢٠١٠، ص٣-٤).

وأداء الشركة المالي يقوم بإظهار النتائج والأحداث واتخاذ القرارات وهو يتمثل بتحقيق أهداف البقاء والنمو والاستمرار، وتحديد أماكن قوة الشركة ماليا وتحديد جوانب قصور الناجمة عن السياسات والقرارات المالية، وأهداف الشركة المالية هي عائد الاستثمار، تكاليف منتجات، ربحية الشركة، تدفقات نقدية، وتهدف لتحسين صورة المنظمة لدى الملاك والمساهمين (العمري، ٢٠٠٩، ص١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأداء الشركة المالي يتحدد بمعلومات مالية، وقواعد أساسية يجب استخدامها من اجل تقييم النوعية لهذه معلومات لمساعدة المسؤولين لوضع معـايير محاسـبية ومالية، وللتمييز بين ما يعد إيضاحات ضرورية. وبالتالي فان الأمر يتطلـب القيـام بتقييم الفائدة من معلومات مالية تسـاعد باتخـاذ القـرارات (Mangena, 2005, p:272).

ومؤشرات الربح هي مؤشر مهم يعتمده المحللين الماليين لتقييم أداء الشركة المالي بالشركات. ومفهوم الربح هو مقدرة المؤسسة على توليد الربح من مبيعاتهـا ونجاحها بتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحليل الربح هي موضوع مهم بالنسـبة للمـلاك والمساهمين والإدارة لكونها تستخدم لقياس الأداء بالتحليل المـالي لنسـبة الأربـاح (Simon, 2010, P: 77)

وتقاس الأرباح من خلال الفرق بين الإيرادات والتكاليف الإجمالية، فنسب الربحية هي مدى القدرة التي تتمتع بها الشركة لتحقيق الربح من إجمالي مبيعاتها وأصولها المتوفرة (عبد المحسن، ٢٠١٠، ص٢١).

وهامش الربح التشغيلي (صافي أرباح عمليات إلى مبيعات) مؤشر مهم للربحية بالشركة، ومن عمليات جارية دون حساب نفقات خاصة بفائدة والناجمة عن الهيكل برأس مال، ويحسب هامش ربح تشغيلي أرباح قبل فوائد وضرائب مقسومة على الإجمالي مبيعات (عبد المحسن، ٢٠١٠، ص٤٥).

تم استخدام مؤشرات أداء مالي، مثل العائد على الأصول والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم، وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة (كريم، ٢٠٠٤، ص٢١). وتشمل مؤشرات الأداء المالي هي:

١-العائد على الأصول Return on Assets (ROA)، ويعرف بأنه قدرة المنظمة على خلق الأرباح باستخدام موجوداتها حيث تقارن هذه النسبة الأرباح مع الأصول التي خلقت هذه الأرباح الدخل الصافي مقسوما على متوسط إجمالي الأصول. ومقياس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العائد على الأصول هو من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعا، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة المنظمة، وذلك بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصول المنظمة، كما يساعد هذا المقياس على قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها، وهو بذلك يعكس اثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالمنظمة ولا يعكس اثر الأنشطة التمويلية في الربحية. ويتم حساب العائد على الأصول بقسمة الأرباح الصافية على إجمالي الأصول، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإنها تدل على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية في المنظمة أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإنها تعكس ضعف إنتاجية استثمارات المنظمة (خلايلة، ٢٠٠١، ص٩٣).

٢-العائد على الاستثمار (Return on Investment) (ROI)، ويعرف بأنه يستخدم بشكل واسع لقياس العلاقة بين الدخل المتحقق ورأس المال المستثمر وهذا النوع من المقاييس تستخدم بشكل واسع لتقويم أداء المشاريع بحيث أن العائد على الاستثمار هو العائد على رأس المال وبشكل عام فان هذه النسبة تقيس مقدرة الشركة على مكافأة الذين يمولون الشركة تمويل طويل الأجل وان تجذب ممولين مستقبليين ويساوي الدخل الصافي مقسوما على متوسط "الالتزامات طويلة الأجل مضافا إليها حقوق الملكية" (كريم، ٢٠٠٤، ص٢٢).

٣-العائد على إجمالي حقوق الملكية (Return on Total Equity) هذا النسبة تقيس العائد على الأسهم العادية والممتازة وتساوي الدخل الصافي مقسوما على متوسط إجمالي حقوق الملكية. وهذا المؤشر يهتم بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، حيث أن هذا المقياس يأخذ اثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا، وهو يتأثر بدرجة الرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال، بالإضافة إلى معدل العائد على الأصول. ويتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة الأرباح الصافية بعد الضريبة على حقوق المساهمين، والتي تشمل كل من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة. ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المنظمة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المنظمة، وتدل على اعتماد المنظمة على التمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة التي تعمل فيها المنظمة لأنه من الممكن للإدارة تحقيق عائد مرتفع على حقوق المساهمين، بالرغم من ضعف العائد على الأصول، وذلك باستخدام الدين في التمويل بنسب عالية (عموش، ٢٠١١، ص٢٨).

٤-ربحية السهم، حيث يعتبر نصيب السهم العادي من الأرباح مؤشرا ماليا لتقييم أداء المنظمات التجارية، أو الصناعية أو المالية، إذ يقيس ربحية المنظمات ويساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ القرارات، كما أن ربحية السهم والمخاطرة من أهم العوامل التي يهتم بها هؤلاء المستثمرين والمقرضون وخاصة للأجل الطويل، فقدرة المنظمة على تحقيق الأرباح بالمستقبل تشكل مصدر أمان مهم بالنسبة لهم في الأجل الطويل، لأن القدرة على تحقيق أرباح مجزية بالمستقبل تسهل عملية الحصول على مصادر تمويل أخرى. وتمثل ربحية السهم نصيب السهم من الأرباح المتحققة خلال الفترة المالية، ويتم حساب هذه الربحية بقسمة الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية على عدد الأسهم القائمة، ويعد استبعاد حصص الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي الدخل بعد الضريبة، للوصول إلى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وتعتبر ربحية السهم من المعلومات التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المحاسبية وبدرجات متفاوتة، حيث تدل نتائج الأبحاث على وجود علاقة طردية موجبة بين ربحية السهم وسلوك سعر السهم والعائد على السهم، وتقاس ربحية السهم بإيجاد صافي الدخل المعد للتوزيع خلال فترة القياس مقسوما على عدد الأسهم. ويجب أن يخصم نصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح، سواء كانت هذه الأرباح توزيعات معلن عنها أو كانت توزيعات متجمعة غير معلن عنها (عموش، ٢٠١١، ص٢٩).

٢-١٠ مبحث عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

قال تعالى:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" الآية ٢، من سورة المائدة. وقال تعالى أيضا: " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا " الآية ١٠٣، من سورة آل عمران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجمعية التعاونية هي وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعياً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسئولية التضامنية، لمزاولة نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون، في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصفة عامة (حيالي، ٢٠٠٢، ص١٩).

إن أهداف أعضاء جمعيات تعاونية مختلفة باختلاف شكل عمل الجمعية التعاونية، وبناءً عليه فان الجمعيات التعاونية تصنف على الأساس المعتمد بهدف عضوية الشخص. وبالتالي تقسم الجمعيات إلى:

١-جمعيات تعاونية زراعية.

٢- جمعيات تعاونية إنشائية وسكنية.

٣- جمعيات تعاونية لصيد البحر.

٤- جمعيات تعاونية استهلاكية. (المبحث الذي تقوم الباحثة بدراسته)

وتقوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بمباشرة الأعمال الآتية:

١- القيام بتوفير سلع تموينية وبضائع ومنتجات وطنية زراعية وصناعية.

٢ – القيام بإدارة محلات توزيع سلع وبضائع وتوزيعها بأسعار محددة.

٣- المساهمة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى في ضمان استقرار المعروض من السلع التي تكلف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بتوزيعها.

وتعمل جمعيات تعاونية استهلاكية على تأمين سلع وبضائع استهلاكية بسعر رخيص للقضاء على الاستغلال التي يتعرض له المواطنون. كما يعمل هذا تعاون استهلاكي على رفع مستويات المعيشة للأعضاء المنظمين إليه. ويساعد بالقضاء على الأسواق السوداء والتلاعبات بمستويات الأسعار، وسوء التوزيع للمواد والسلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبضائع استهلاكية. كما أنه يعمل على التقليل من طول المسارات التي تمر بها حركة سلع وبضائع من المنتجين إلى المستهلكين (حيالي، ٢٠٠٢، ص٢٨).

وأهداف التعاون تنحصر بمحاولات لتحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للأعضاء وتحقيق مكاسب اجتماعية وسياسية وفيما يلي بيان لبعض هذه الأهداف: (شاذلي، ١٩٩٣، ص١٧)

أولا: أهداف اقتصادية:

أي العمل على تحقيق المكاسب الاقتصادية للأعضاء بمزاولة أنشطة تعاونية باستبعاد الأرباح النقدية من أهداف نظام التعاون ويمكن حصر الأهداف الاقتصادية فيما يلي: (شاذلي، ١٩٩٣، ص١٧)

-العمل على زيادة صافي الدخل نتيجة ممارسة الأنشطة الإنتاجية والحرفية التسويقية.

- العمل على زيادة قوة النقود الشرائية التي يقوم الفرد بإنفاقها من اجل مواجهة الاحتياجات المعيشة والمستلزمات بالقضاء على السماسرة والوسطاء.

ثانيا: أهداف اجتماعية: هي أهداف يسعى نظام التعاونيات لتحقيقه بطابع اجتماعي ومنها: (شاذلي، ١٩٩٣، ص١٨)

- القيام بنشر الثقافة والتعليم التعاوني والعمل على خلق الوعي التعاوني بالاهتمام بإنشاء معاهد ومراكز تدريب تعاوني وإصدار صحف ومجلات وعقد ندوات ومؤتمرات تعاونية.

-العمل على فض المنازعات التي يمكن أن تنشا بين أعضاءه.

- القيام بتقديم مساعدات مادية للفقراء والمنكوبين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القيام بتهيئة وسائل لقضاء أوقات فراغ.

- العمل على التأصيل الحقيقي لروح الديمقراطية بين أعضاءه.

- العمل على التنمية الحقيقية والشعور بانتماء قومي للأعضاء.

- العمل على التحسين المستمر بشئون منطقة السكن التي تعمل بها الجمعية التعاونية والمجتمع المحيط بها.

٢-١١ بداية الحركة التعاونية في دولة الكويت

الحركة التعاونية في دولة الكويت حركة رائدة وقد ولدت من رحم المجتمع الكويتى وهي من النتاجات الطبيعية لعمل آباء الكويتيين وأجدادهم من نزعة تعاونية خلاقة، وفي سنة ١٩٤١ جاءت المحاول الأولى لإنشاء حركة تعاونية مدرسية، وفي سنة ١٩٥٥ تم انشاء جمعية استهلاكية خاصة بموظفي دائرة الشئون الاجتماعية، وجمعية تعاونية خاصة بوظفي دائرة المعارف، أما التعاون التعاون الاستهلاكي بشكله الحالي فقد بدأ بصدور قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦١ م في " منطقة كيفان " ثم تتابع إنشاء جمعيات، وتشكل اتحاد جمعيات تعاونية استهلاكية سنة ١٩٧١ م كخطوة لتحقيق تنسيق بين مختلف جمعيات تعاونية والقيام بدفاع عن المصالح الخاصة، وبسنة ١٩٧٩ م تم إصدار مرسوم بقانون رقم (٢٤) لعام ١٩٧٩ م بشأن جمعيات تعاونية والذي تم تعديله بقانون رقم (١١٨) لعام ٢٠١٣ م.

وهدف جمعيات تعاونية في الكويت، يستند على القيام بتحقيق هدفين هما: الهدف الاجتماعي والهدف الاقتصادي، حيث نصت المادة (٢) من قرار وزاري رقم (١٦٥) لسنة ٢٠١٣ الخاص بتعديل لائحة تنفيذ المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لعام ١٩٧٩ م. والتي تنص على : " تهدف الجمعية إلى الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والانتاجي وتقديم الخدمات الضرورية لأعضائها كما تعمل على تأهيلهم وتدريبهم للعمل التعاوني في نطاق مجالها الجغرافي أو النوعي الذي تحدده الوزارة ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مبادئ التعاون في دولة الكويت فهي أقرها الحلف التعاوني في المؤتمر الرابع عشر في المملكة المتحدة بلندن عام ١٩٣٤م. وقد نص قرار الوزارة رقم (١٦٥) لعام ٢٠١٣ م الخاص بتعديل لائحته التنفيذية والمرسوم بالقانون رقم (٢٤) لعام ١٩٧٩ م على إتباع المبادئ التعاونية عند إنشاء جمعيات تعاونية وهي كما يلي:

١-أن الباب للعضوية هو مفتوح للكويتيين: أي أن انضمام وانسحاب الفرد إلى جمعية بأي وقت يشاء وعدد مطلوب هو (٥) أسهم مع شرط حسن سيرة وسمعة. وأسهم التي تصدر بقيمة أسمية ويجوز للأعضاء التنازل عن الأسهم المملوكة لهم. ويترتب على التطبيق لهذا مبدأ ما يلي:

-أعداد الأعضاء وقيمة رأس المال تكون في تغير مستمر بالنقصان والزيادة.

-أن أسهم جمعيات التعاونية غير متداولة في البورصة.

٢-الديمقراطية في الإدارة: وهي أن تتساوى جميع أعضاء جمعية بالحقوق والإدارة الديمقراطية وذلك على النحو الآتي:

-سلطة الجمعية العليا العمومية حيث يسمح لأعضائها بالحضور لهذه جمعيات وتعقد بشكل دوري للبحث بشئون جمعية وأعمالها، وبممارسة دورها الرقابي المطلوب.

-لكل عضو من الأعضاء صوت واحد مهما بلغ عدد الأسهم التي يملكها برأس المال للجمعية.

- صلاحية عضوية لمجلس الإدارة وإمكانية ترشيحهم للعضوية، وعدم اقتصارها على جهة دون جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- فائدة محدودة على رأس مال الفرد: والجمعيات تمنح الفائدة المحـــدودة حيـــث لا يجوز أن تزيد عن النسبة المئوية المحددة من قيمة السهم أسمية للأســـهم وتـــدفعها الجمعية إذا تحقق ربح.

٤- تقوم الجمعية بأداء الخدمات لأعضائها بسعر التكلفة من غير تحقيـــق الأربـــاح. وتقوم الجمعية بعد خصم نفقات أرباح إجمالية بتصرف بأرباح صافية كما يلي:

أ- القيام بتكوين الاحتياطات العامة.

ب – القيام بدفع فوائد محددة على رأس مال.

٥- تخصيص نسبة الصرف على خدمات اجتماعية: يتم توزيع عائد علـــى معـــاملات وأعضاء جمعيات تعاونية استهلاكية على اعتبارها جزء من الـــثمن الـــذي يـــدفعوها للسلع.

٦- الحياد السياسي والديني: أي الابتعاد عن التكلم بالأمور الدينية والسياسية لضمان لتحقيق النجاح في أداء الرسالة (الهيم وآخرون، ٢٠٠٠، ص٣٣-٣٧).

٢-١٢ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

يلعب اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية دور مهم في الحركـــة التعاونيـــة بدولة الكويت وذلك منذ تأسيسه في نوفمبر ١٩٧١ م طبقا لأحكام القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٢ في شأن الجمعيات التعاونية، لتحقيق أهدافه الواردة بنظامه الأساســـي وأهمها تنظيم الحركة التعاونية في البلاد وتقديم الخبرات والمعونات الفنية للجمعيات التعاونية المنضمة إليه وتنسيق نشاطاتها ومعاونتها في تحقيق أهدافها التالية:

١-القيام بتمثيل كافة الأعضاء المنتمين للجمعية أمام هيئات رسمية والغير رســـمية محليا وعربيا ودوليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القيام بقيادة حركة التعاون الاستهلاكي بدولة الكويت وحماية مصالح كافة الأعضاء مادياً ومعنوياً.

- القيام بنشر الوعي بأهمية التعاون الاستهلاكي في دولة الكويت والعمل على تنمية عضوية الأفراد في حركة تعاونية استهلاكية.

-القيام بتنظيم حركة تعاونية استهلاكية وتنسيق نشاطاتها والعمل على إنشاء التوافق والانسجام بما بينها.

- زيادة كفاءة أداء جمعيات وأعضاءها وبما يكفل تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها حركة تعاونية استهلاكية لتقديم أحسن خدمات لمستهلكين

-تأدية خدمات مشتركة لعمليات الشراء المحلي والخارجي.

-إنشاء الوحدات الإنتاجية وما يتبعها من أنشطة.

-تحسين مستويات خدمات التي تقدمها الجمعيات للأعضاء.

- الحد من ارتفاع أسعار السلع والبضائع.

-حماية المستهلك وتوحيد الأسعار بجمعيات تعاونية.

وقد بلغ هامش ربح الجمعيات التعاونية بحوالي ١٠% للمواد الغذائية والمنظفات والورقيات وما عداه لا يتجاوز ٢٥% هذا كان في أول الأمر قبل إنشاء اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. والتسعير في الجمعيات التعاونية كان يقوم على أساس تكلفة الصنف بالإضافة الي نسبة الربح التي تكون مقررة من قبل إدارة الجمعية التعاونية (الكوس، مساعد التعاونيات بين التشريع والمعوقات والتسويق، ٢٠١٥، ص٢٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

دراسة كراجة، (٢٠٠٤)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن، والتعرف على الوسائل التي تشجعهم على الالتزام بالسلوك المهني، ومن ثم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تطوير تلك الوسائل. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي استخدمت استبانه هدفت إلى معرفة مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن من وجهة نظر كل من: مدققي الحسابات الخارجيين، ومستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف على مهنة التدقيق في الأردن. وقد توصل الباحث إلى أن مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن يتقيدون غالباً بقواعد السلوك المهني الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. وتبين أن جميع فئات الدراسة اتفقت على أن جميع الوسائل المذكورة في الدراسة تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني. وان هناك تضارباً في وجهة نظر فئات الدراسة حول مستوى أهمية الوسائل التي تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني. كما وجدت الدراسة أن هناك تضارباً بين وجهة نظر المدققين من جهة، وبين وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية، وجهات الرقابة والإشراف من جهة أخرى، بما يخص التزام المدققين بقاعدة الاتصال بالمدقق السابق، حيث يرى المدققون بأنهم ملتزمون بتلك القاعدة، بينما ترى جهات الرقابة والإشراف، ومستخدمو البيانات المالية عكس ذلك.

دراسة جربوع، (٢٠٠٥).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على استقلال وحياد المدقق الخارجي عند أدائه عملية المدققة. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية حيث تم إجراءها على مكاتب وشركات المدققة في قطاع غزة، حيث بينت هذه الدراسة أن الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي وحياده واستقلاله في مزاولة المهنة أمر ضروري لنجاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية المدققة إذ لا يمكن فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلال. كما بينت أن الكفاءة المهنية يجب توافرها في المدققين ولكن الاستقلال قد لا يتوافر في بعض الحالات، ومنها: تقديم المدققين للخدمات الإدارية والاستشارية لعميل المدققة، والمنافسة الشديدة بين مكاتب وشركات المدققة لاجتذاب العملاء، وتخفيض الأتعاب بدرجة ملحوظة للحصول على العملاء، وطول فترة بقاء المدقق مراجعاً لحسابات العميل لمدة تزيد عمن خمس سنوات، واعتماد المدقق في معظم دخله على عميل واحد، والضغوط التي تمارسها إدارة الشركة على المدقق للسير في ركابها وتنفيذ أوامرها مما يؤثر سلباً على استقلاله.

دراسة (أحمد ،٢٠٠٧)،

نظراً لتعرض مهنة المراجعة لكثير من الانتقادات الموجهة من المجتمع المالي وذلك بتقصيرها بتقديم الخدمات المرجوة منها، مما نتج عن ذلك فجوة توقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين، فكان لزاماً على المهنة أن تراعي متطلبات المجتمع المالي لخفض فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمراجع الخارجي ومن هذا المنطلق قامت هذه الدراسة على دراسة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسبل تضييق هذه الفجوة وذلك بدراسة تحليلية لآراء كل من مراجعي الحسابات ومدراء البنوك وموظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة – فلسطين. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من مصادرها الثانوية والأولية، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها. ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وجود فجوة توقعات بين المجتمع المالي والمراجع الخارجي تعود إلى جهل المراجع الخارجي لكثير من الأمور المتعلقة بطبيعة عمله. وأهم ما أوصت به الدراسة أن تمارس المنظمات المهنية دورا طليعياً في تثقيف المجتمع المالي، وأن تقوم بوضع المعايير الخاصة بخفض فجوة التوقعات، ومراقبة جودة عمل المراجع الخارجي.

–دراسة هناندة، (٢٠٠٧)،

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر مصادر تمويل هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٩٦ – ٢٠٠٦)، وقد تم استخدام خمسة من المتغيرات لتحقيق ذلك، وتم اختيار العينة من أصل مجتمع الدراسة البالغ ٨٨ شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في عام ٢٠٠٦ حيث اشتملت عينة الدراسة على ٤٨ شركة مساهمة عامة صناعية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التحليل الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصل الباحث إلى أن التمويل بالملكية له اثر طردي فكلما زاد التمويل بالملكية زادت نسب الأداء المالي لهذه الشركات. كما تبين أن التمويل بالقروض طويلة الأجل له اثر عكسي، فكلما زاد التمويل بالقروض طويلة الأجل انخفضت نسب الأداء المالي لهذه الشركات. كذلك تبين أن التمويل باسهم رأس المال له اثر عكسي، فكلما زاد التمويل بالأسهم انخفضت نسب الأداء المالي لهذه الشركات. وتبين أن التمويل بالأرباح المحتجزة له اثر طردي، فكلما زاد التمويل بالأرباح المحتجزة ارتفعت نسب الأداء المالي لهذه الشركات. وقد أوصى الباحث بضرورة قيام الشركات الصناعية بالاعتماد على هيكل رأس المال عند مقارنة أداء الشركات، وبالتالي ازداد الاهتمام من جانب الشركات الصناعية بتركيبة هذا الهيكل وذلك لوجود علاقة ارتباط بينها وبين أسعار الأسهم.

<u>دراسة العموش، (٢٠١١).</u>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وأسعار الأسهم، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي وعلى المعادلات والنسب المالية في اختبار وقياس العلاقة بين مقاييس الأداء وأسعار الأسهم، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة مابين ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، حيث تم اختيار عينة بلغت (٥٤) شركة صناعية. واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية ضمن الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال بيانات الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة مابين ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي مجتمعة وأسعار الأسهم، حيث أن التغير بمؤشرات الأداء المالية مجتمعة يؤدي إلى تغير في أسعار الأسهم، وأن هناك اختلاف في درجة الارتباط بين مؤشرات الأداء المالية مجتمعة كمتغير مستقل وأسعار الأسهم كمتغير تابع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بينت النتائج أن علاقة الارتباط كانت قوية في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، في حين لم تكن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وأوصى الباحث بدراسة مؤشرات الأداء غير المالية التي بدأ الاهتمام بها يتزايد في السنوات الأخيرة، كما أوصت الدراسة بان تأخذ الشركات الصناعية بعين الاعتبار أنه يمكن أن يكون هناك ارتباط بين مؤشرات الأداء المالية وبين أسعار الأسهم، لأن التغير بمؤشرات الأداء المالية يؤدي إلى تغير في أسعار الأسهم.

دراسة الغريب، (٢٠١٢).

تهدف دراسة الغريب للتعرف على دور استقلاليّة المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحاكميّة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وأثره في مصداقية المعلومات المحاسبية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، تعاملت الدراسة مع البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة خطية تم توزيعها على عينة شملت (٩٦) مدير مالي ومحاسب. وتوصلت نتائج الدراسة لوجود تأثير لاستقلاليّة وموضوعية مدقق الحسابات الخارجي، والنزاهة والشفافية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي، والكفاءة التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي والعناية المهنية، والتزام مدقق الحسابات الخارجي بالقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة على مصداقية المعلومات المحاسبية وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء الاستقلالية لمدققي الحسابات والموضوعية الأهمية التي يستحقها، والتأكيد على الأهمية لنزاهة مدقق الحسابات الخارجي والشفافية بهدف التأكد من الحيادية والبعد عن التأثيرات الجانبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الرشيدي، (٢٠١٢)،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت، واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، تكوّن مجتمع الدراسة من المدققين الخارجيين والمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والمحللين الماليين، وذلك بالإضافة إلى جهات الرقابة والإشراف على المهنة وقد تم اختيار عينة مقصودة من أفراد هذا المجتمع اشتملت على (٧٥) فرداً وقد تم استرداد (٦٢) استبانة صالحة للتحليل. وتم التوصل إلى النتائج التالية:

١- لا تتوافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت من وجهة نظر الفئات المشمولة بالدراسة (مدققي الحسابات الخارجيين، مستخدمي القوائم المالية، وجهات الرقابة والإشراف). وإن جهات الرقابة والإشراف هي الأكثر تأثيراً لهذا الرأي.

٢- توجد معوقات لتوفير شروط استقلالية مدقق الحسابات الخارجيين في دولة الكويت. وإن أكثر الفئات تأييداً لهذا الرأي هي أيضاً جهات الرقابة والإشراف على المهنة.

٣- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة حول مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجين في دولة الكويت.

وأوصت الدراسة بضرورة توعية المدققين على أهمية توافر شروط استقلالية عملهم للمحافظة على كفاءتهم في العمل، والتركيز على أن يتم تعيين مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين مع تحديد أتعابهم، والعمل على أن يتم عزل مدقق الحسابات من قبل الجمعية العامة للمساهمين وليس من قبل إدارة الشركة لمنعها من التأثير على استقلالية المدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-دراسة الحمود، (٢٠١٣)،

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور معايير التدقيق الدولية في زيادة فاعلية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، تم توزيع استبانة على عينة الدراسة في الشركات الصناعية الكويتية، وتمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS). وأشارت نتائج الدراسة الى وجود العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الدولية وبين فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الكويتية، إذا تبين أن تطبيق معايير التدقيق الدولية يجعل المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية، ويسهم في توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب (التوقيت الملائم)، ويؤدي كذلك إلى تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية. كما تبين أن تطبيق معايير التدقيق الدولية يؤدي الى تحسين كفاءة التقارير المالية في خدمة مستخدميها لكون المعلومات الواردة فيها حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة، وأن هذه المعلومات قابلة للإثبات وبشكل يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي هذه المعلومات. وعلى ضوء هذه النتائج أمكن الوصول إلى توصيات أهمها: التأكيد على أهمية توافر الصفات الخاصة بالأفراد مثل الاستقلالية والموضوعية لتأدية أعمال التدقيق، كذلك التأكيد على أهمية إعداد برامج الرقابة والتدقيق التي تحتوي على الأهداف ونطاق المهمة والإجراءات، وتعزيز ممارسة الحكم المهني لأثرها الواضح على أداء المدقق الداخلي وعلى فاعلية التدقيق الداخلي.

-دراسة العناق مراد، (٢٠١٣)،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبيان كأسلوب أساس لجمع البيانات من عينة الدراسة والتي بلغت ١٢٤ استبانة، وتم استرداد جميع الاستبانات. وبينت الدراسة إن وجود محافظ الحسابات في المؤسسات يعتبر بمثابة الركيزة التي تحمي الاقتصاد الوطني، نظرا للدور الذي يقوم به في زيادة الثقة في مخرجات المؤسسة ومحاربة أشكال الفساد بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة وهذا لحماية المصالح والأطراف ذات الصلة وحماية الاقتصاد الوطني، كما تبين أن الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات يفرضه عليه استقلالية وحيادية في إبداء الرأي عن القوائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية وهذا يلزم توفر الكفاءة المهنية وخبرة وتعاون مع زملاء المهنة عبر الوطن .رغم القوانين والتشريعات التي قامت بها الجزائر في محاربة الفساد بكل أشكاله إلا أن الحقيقة تبين وجود الفساد ومنه أن قضية الفساد ترجع للذهنيات والأخلاق البشر كل القانون فيه الثغرات لهذا تبقى الأخلاق والقيم هي المرجع، وتبين أن مهنة المراجعة في الوقت الحاضر تشهد مجموعة من الظواهر المعاصرة التي ترجع إلى التغيرات والتطورات في البيئة المحيطة بها ، إذ تجلت ظاهرة الزيادة المطردة في حالات تغيير المراجعين بما قد يثير الكثير من الشكوك حول مسألة حياده واستقلال المراجع. ولقد توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها ضرورة أن يتولى المجلس التشريعي وضع نظام عملية ينص على تغيير مراجع الحسابات كل فترة زمنية مناسبة، وذلك حفاظا على استقلاليتهن وضرورة التعريف بأهمية وجود فترة التهدئة، لما لها من أثر واضح في الحد من الممارسات والضغوطات التي قد تمارسها الإدارة على مراجع الحسابات الخارجي وتحديدها بعدد سنوات مناسب ، كما أوصت بضرورة تغيير القوانين والتشريعات المنظمة لمزاولة مهنة التدقيق وذلك لعدم ملائمتها للتطورات التي يشهدها القطاع المالي في قطاع غزة وتوفير قواعد بيانات كاملة ومنشورة لهذا التغيير.

<u>دراسة رمو وذنون، (٢٠١٤)،</u>

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح دور تقنيات المعلومات في تعزيز كفاءة وجودة التدقيق، إذ ركز البحث في جانبه النظري على مفاهيم تقنيات المعلومات والتدقيق الإلكتروني وأهم مزايا ومخاطر البيئة التقنية على التدقيق، وكذلك بيان تأثير استخدام تقنيات المعلومات على بعض العوامل المؤثرة على جودة وكفاءة التدقيق مثل التأهيل العلمي والعملي ومعايير التدقيق والمسؤولية القانونية، أما في الجانب العملي فقد تم استخدام استمارة الاستبيان الموزعة على السادة مراقبي الحسابات في المحافظات العراقية لجمع البيانات الخاصة حول العلاقة بين استخدام تقنيات المعلومات في تعزيز وكفاءة جودة التدقيق. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في اختبار فرضياته باعتماد استمارة الاستبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض. تم جمع ٢١٨ استبانه صالحة للاستخدام. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تقنيات المعلومات يعد من الأمور المهمة التي تعزز جودة وكفاءة التدقيق مما دفع بالمدققين إلى استخدامها في مجال التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمواكبة التطورات وتحسين أداء وجودة العمل، كما أثرت تقنيات المعلومات بصورة كبيرة على العوامل المؤثرة في كفاءة وجودة التدقيق مثل التأهيل العلمي والعملي، معايير التدقيق، المسؤولية القانونية. كما أظهرت نتائج تحليل علاقة الارتباط لمتغيري البحث وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تقنيات المعلومات وكفاءة وجودة التدقيق، وهذا ما يؤشر صحة تحقق فرضية البحث التي افترضت وجود علاقة ارتباط. كما كشفت نتائج تحليل علاقة الأثر لمتغيري البحث عن وجود تأثر معنوي ايجابي بين تقنيات المعلومات وكفاءة وجودة التدقيق. وأوصت بضرورة اهتمام الهيئات والجمعيات المهنية بتقنيات المعلومات وإقامة الدورات التدريبية المختلفة للمدققين وبشكل يتناسب مع التطورات المعرفية الجديدة. كذلك أوصت بضرورة تشجيع المدققين على تنمية مهارتهم التقنية وحثهم على نحو متواصل لتطوير قدراتهم وتحسين أدائهم للتواصل والانفتاح ومواكبة كافة التطورات في المجال التقني.

دراسة العنسي، (٢٠١٥)،

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك اليمنية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على البنوك اليمنية، كذلك التعرف على العوامل المحددة للهيكل المالي من خلال تحديد مدى العلاقة بين هذه العوامل والأداء المالي في البنوك اليمنية. تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك اليمنية والبالغ عددها حوالي (١٨) بنكاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلاله إحصائية لهيكل رأس المال على الأداء المالي في البنوك اليمنية. كذلك تبين وجود أثر ذو دلاله إحصائية لنسبة السيولة النقدية على الأداء المالي في البنوك اليمنية. وتبين وجود أثر ذو دلاله إحصائية لنسبة الربحية على الأداء المالي في البنوك اليمنية. وتبين أيضا وجود أثر ذو دلاله إحصائية لنسبة النمو على الأداء المالي في البنوك اليمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (Gul, 2009)،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء البنوك في العوامل المؤثرة على استقلال المدقق الخارجي، وقد بينت الدراسة أن قيمة القوائم المالية المدققة تعتمد على استقلال المدققين عن عملائهم الذين يقومون بتدقيق حساباتهم، والمدققون ليس فقط يجب أن يكونوا مستقلين في الحقيقة، بل يجب أن يكونوا مستقلين أيضاً في المظهر عند تقديم خدمات التدقيق، والخدمات الاستشارية الأخرى، وذلك لإرضاء مستخدمي القوائم المالية، وقد نال الاستقلال في المظهر للمدققين اهتمأماً كبيراً من جانب مستخدمي القوائم المالية أكثر من اهتمامهم بالاستقلال الحقيقي، ومن نتائج الدراسة تبين أن هناك عوامل تؤثر على استقلال المدقق الخارجي، منها الوضع المالي للعميل، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية له، والمنافسة بين المدققين لاجتذاب العملاء، وحجم منشأة المدقق.

- دراسة (Change, 2012)،

ركزت هذه الدراسة على العلاقة ما بين سمعة المدقق ومدة العلاقة بين المدقق والعميل ونوع عقد المدقق ومستوى الاعتماد على الأتعاب وأثرها على اتجاه المدقق لجودة المدقق والاستقلالية، وبما يؤدي إلى تطوير أداء المدقق الداخلي، ومن ثم تطوير العلاقة مع المدقق الخارجي. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات التي تم جمعها من خلال الإجابات التي تم تحصيلها من استبانة دراسة حالة، وبعد مراجعة المعلومات في دراسة الحالة هذه بنى المدققون أحكامهم على أنه يمكن التحكم بنوعية الأعمال المراجعة المقدمة، وأن خطر عدم استقلالية المدقق أصبح في تضاؤل حول نوعية خدمات التدقيق المقدمة. وأشارت نتائج الدراسة بأن اتجاه المدققين نحو جودة المدقق يتأثر بنوع العقد وأن خطر إعاقة استقلالية المدقق يصبح كبيرا في حال أصبح معتمدا على الشركة التي يعمل بها ماليا فيما يخص التلاعب في إصدار البيانات المالية للعميل فإن طول مدة علاقة المدقق مع العميل ونوع العقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومستوى الاعتماد المالي للعميل على الشركة يؤثر على احتمالية اكتشاف تلاعب في البيانات.

- دراسة (Tepalagul, 2012)،

قدمت هذه الدراسة دليلا عن مرحلة استكمال التدقيق، والمدة الزمنية بين نهاية العمل الميداني الخاص بالمدققين لعميلٍ وتسليم تقرير التدقيق، استنتجت الدراسة أن الزمن الذي استغرقه المدقّقون خلال مرحلة استكمال التدقيق يكون في البحث عن محددات وآثار جودة التدقيق في المرحلة الأخيرة من التدقيق. وقد بينت الدراسة محددات مرحلة استكمال التدقيق؛ ووجدت أن التعقيدات التشغيلية، المتمثلة بالعضوية المالية أو صناعة التعدين، ومخاطر التقاضي، وحجم المدقق، وأهمية العميل كلها تؤثر في مدة استكمال التدقيق. وقد بينت النتائج أن المدة التي يتم استغراقها في استكمال التدقيق على الشركات المالية قد زادت في السنوات الأخيرة مما يحدث زيادة تأخر في التدقيق الكلي. كما تبين أن إدارة المخاطر يزيد مدة الاستكمال ويؤدي إلى تأخر التدقيق الشامل، كما أن هناك بعض الأدلة – وخاصة للمدونين غير السريعين– على أن مدة الاستكمال تزداد مع حجم انخفاض في النفقات، وتبين انه بالنسبة للمدونين السريعين، تقل مدد الاستكمال عندما يتواجد عدد قليل من العملاء في مكتب التدقيق. وكشفت الدراسة عما إذا كانت مرحلة استكمال التدقيق تضيف قيمة معينة إلى التدقيق. وأشارت النتائج بشكل عام إلى أن مدة الاستكمال الطويلة تزيد عندما يكون العملاء مُريبين، كما انعكست في إعادات الصياغة المستقبلية. وقد وجدت في فحص إضافي– على كل حال– أن مدة الاستكمال الطويلة مرافقة دائما لانخفاض إمكانية وجود إعادات الصياغة عند بعض المدونين السريعين. وأوصت الدراسة باعتبار المدة الطويلة التي يتم استغراقها خلال المرحلة الأخيرة من التدقيق يمكن فعلا أن تكون مفيدة لصالح الشركات الكبيرة والتي تعمل ضمن مواعيد أخيرة ضيقة للتقرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Ahmi & Kent, 2013)،

هدفت دراسة (Ahmi & Kent, 2013) للتعرف على برنامج العامة (Generalized Audit Software GAS) وهي الأداة التي يتم استخدامها من المدققين في أتمتة واجبات التدقيق، إذ أن اغلب معاملات محاسبية المحوسبة، والتدقيق للبيانات المحاسبية، وقد استخدمت دراسة استقصائية على شبكة الانترنت لجمع التصورات. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام برامج التدقيق العامة منخفض بشكل كبير بين مكاتب التدقيق في المملكة المتحدة، حيث أن حوالي 73% من مدققي الحسابات الخارجيين لا يستخدمون برنامج التدقيق العامة، بسبب الفائدة المحدودة المتصورة من استخدام برامج التدقيق العامة، في حين أن البعض المشاركين تعرف على مزايا برامج التدقيق العامة والبعض الآخر لا يستخدم هذه البرامج بسبب ارتفاع تكاليف تطبيقها ،وعدم سهولة استخدامها ويوجد تفضيل لاستخدام أساليب التدقيق اليدوية التقليدية بدلا من ذلك.

دراسة (Bierstaker et al, 2013)،

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي، تم جمع المعلومات عن طريق إجراء مقابلات مع المدققين في أربع من أكبر خمس شركات المحاسبة في العالم، هذه الشركات لها موارد كبيرة حيث يمكن الإفادة منها في عملية البرمجة، وأعد شخص يعمل في أكبر شركات المحاسبة الدولية دورة تدريبية ثم دمجت هذه البيانات مع بعضها لتقييم تأثير التكنولوجيا على عملية مراجعة الحسابات. وقد خلصت إلى عدد من النتائج منها أن التحول من الأنظمة الورقية إلى برامج التدقيق المتقدمة أدى إلى استكمال تطبيق معظم إجراءات عملية التدقيق، وأن التكنولوجيا لها تأثير كبير على كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق، وتسمح بتدقيق جميع بيانات العميل وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق مكاسب هائلة في كفاءة وفعالية تدقيق الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Ferdinand, 2013)،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء مدراء البنوك في العوامل المؤثرة على استقلال المدقق الخارجي، وقد بينت الدراسة أن قيمة القوائم المالية المدققة تعتمد على استقلال المدققين عن عملائهم الذين يقومون بمراجعة حساباتهم، والمدققون ليس فقط يجب أن يكون مستقلين في الحقيقة بل يجب أن يكونوا مستقلين أيضاً في المظهر عند تقديم خدمات المدققة والخدمات الاستشارية الأخرى وذلك لإرضاء مستخدمي القوائم المالية. وقد نال الاستقلال في المظهر للمراجعين اهتماماً كبيراً من جانب مستخدمي القوائم المالية أكثر من اهتمامهم بالاستقلال الحقيقي، ومن نتائج الدراسة تبين أن هناك عوامل تؤثر على استقلال المدقق الخارجي، منها الوضع المالي للعميل، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية له، والمنافسة بين المدققين لاجتذاب العملاء، وحجم منشأة المدقق.

- دراسة (Saito & Takeda, 2014)،

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب فشل المراجعة الحسابية الذي حدث في مؤسسة (شوأواما) علي الرغم من أنها تعتبر إحدى الشركات والمؤسسات المحاسبية اليابانية وإحدى الأربعة الكبار هناك، حيث كان هناك انخفاض في مستوى المصداقية لديهم أدى إلى نقص في قيمة التأمين هناك ولا يرتبط ذلك بعملاء (مؤسسة برايس واتر هاوس) والشركات التابعة لها في الولايات المتحدة فحسب ولكن أثر ذلك علي جميع العملاء الأمريكيين المرتبطين بشركات تدقيق محاسبي في اليابان (وتحديدا اكبر أربعة مؤسسات مالية هناك). لأن الجودة التي تتبعها شركات المراجعة الحسابية في الولايات المتحدة تعتبر عاليه جدا وتختلف عن مستوى الجودة المتبع في الدول الأخرى. وبينت الدراسة إن العولمة التي قد طرأت علي السوق المحاسبي لن تمنح فقط الفرصة للمدققين المحاسبين الأمريكيين (لدى المؤسسات المالية الأربعة الكبرى) لأن يتعرفوا على الخبرات والمهارات العالمية والدولية في هذا المجال من خلال الإنفتاح على الشبكات العالمية. ولكن هذه العولمة ستجعلهم أيضا معرضين لمخاطر السمعة التي قد تنشأ من تصرفات الشركاء المحليين لديهم. كما بينت الدراسة أن الإرتقاء الاستثنائي لدى الشركات التابعة لمؤسسات المراجعة الحسابية الأمريكية قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثرت في الفشل المحاسبي الذي واجه مؤسسة أندرسون مع (شوأواما) في السوق الياباني، وهذا الأثر السلبي الكبير ظهر على مؤسسة أندرسون أكثر من الأثر الذي لحق بمؤسسة (شوأواما). وهذه النتائج تدل على أن شبكات المراجعة الحسابية العالمية قامت بالفعل بعمل سمعه عالمية واسعة النطاق لخدماتها ولكن كان هناك سمعه أخرى أيضا مرتبطة بفشل المراجعة الحسابية الذي طرأ على إحدى المؤسسات الأربعة الكبرى بالولايات المتحدة بل وغيرها من المؤسسات الأمريكية. حيث أن مؤسسات المراجعة الحسابية الكبرى الأربعة في الولايات المتحدة تتبع أعلى مستويات الجودة داخل السوق الياباني.

- دراسة (Andiola, 2015)،

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العناصر المهمة التي تتعلق بالتغذية العكسية للأداء والمراقبة الفعالة في بيئة التدقيق، وقد قامت الدراسة بتقديم إطار عمل معتمد على بحث سابق في كتابات علم النفس والإدارة عن الآثار السلوكية للتغذية العكسية للأداء، ومن ثم تم استخدام إطار العمل هذا لتنظيم عملية التغذية العكسية في إعداد التدقيق وإيجاد الموضوعات للدراسة المستقبلية، وقد استخدمت الدراسة استبيانا تجريبيا لاختبار وجهات نظر المدققين بناء على خبراتهم الفعلية في عملية المراجعة، وخاصة، كيفية تعامل المشرفين مع التغذية العكسية للأداء، كما وجدت الدراسة أن هناك فرصة للتأكيد على تحقيق أهداف معينة تتمثل في قيمة ومجموع التغذية العكسية والأهداف. وأوضحتِ الدراسة من خلال رسم علامة للتغذية العكسية وتحقيق الأهداف التي يتم التركيز عليها من قبل المراجعين. كما أشارت النتائج أن التغذية العكسية للأداء وتحقيق الأهداف يؤثر بشكل إيجابي على ردود أفعال المراجعين وفي محاولات تطوير الأداء وكذلك في الأداء الفعلي. وأوصت الدراسة بأن يتم التركيز على التعلم أو أهداف الأداء التي قد تؤدي إلى أنماط استجابة متباينة بعد التغذية العكسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة، فيما يلي:

١- الهدف: هدفت الدراسات السابقة إلى معرفة وتحليل دور التأهيل العلمي والاختصاص المهني للمدقق، ومعرفة أثر تطبيق الحاكمية في جودة عملية التدقيق، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور التدقيق في تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

٢- المجتمع: تنوعت المجتمعات من دراسة إلى أخرى فبعض الدراسات كان المجتمع فيها الشركات وبعضها عن الشركات والتنظيمات المهتمة في بيئة التدقيق في عدد من الدول المتقدمة، في حين يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

٣- المتغيرات: تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من التطبيقات الحديثة للمفاهيم المتعلقة بأثر معايير التدقيق المطبقة من قبل المراقبين الذي تم تعينهم من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية ووفقا (للمعايير الشخصية، معايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقارير) في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ونظرا لقلة الدراسات في هذا الموضوع -تحديداً في دولة الكويت- فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ منهج الدراسة

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

٣-٣ أداة جمع البيانات والصدق والثبات

٣-٤ صدق الأداة

٣-٥ ثبات الأداة

٣-٦ أساليب جمع البيانات

٣-٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

نتناول في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمتها الباحثة في القيام بهذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

٣-١ منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية، والتي اتبعت فيها الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، من وجهة نظر المراقبين الذي تم تعينهم من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكّون مجتمع الدراسة من جميع فروع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمنتشرة في دولة الكويت في المحافظات الستة (العاصمة، حولي، الأحمدي، الفروانية، الجهراء، مبارك الكبير)، والبالغ عددها ٥٨ فرعاً. وتم اختيار عينة الدراسة من المبحوثين من المدققين (المراقبين) الذي تم تعينهم من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية بشكل أساسي. وقد تم توزيع الاستبانات على المجتمع كاملا وبطريقة المسح الشامل. أي تم توزيع (١٥٠) استبانة وبمعدل استبانتين في كل فرع من فروع الجمعية وبعض الفروع تم توزيع ثلاثة استبانات لوجود أكثر من مدقق أو مراقب. وتم استرداد (١٢٨) استبانة بنسبة (٨٥.٤%) ولم يتم استبعاد أي استبانة، وبذلك استقرت العينة على هذا العدد يعملون في الجمعيات المشمولة بالدراسة، والتي خضعت إلى التحليل الإحصائي، ويوضح الجدول رقم (٣-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) الإطار العام للدراسة ومجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول (٣-١)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

البيان	العدد	النسبة%
الاستبيانات الموزعة	١٥٠	%١٠٠
الاستبيانات المستردة	١٢٨	%٨٥.٤
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	١٢٨	%٨٥.٤

٣-٣ أداة جمع البيانات والصدق والثبات

قامت الباحثة بتصميم استبانة وتطويرها حسب ما تقتضيه متغيراتها، لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، (موافق بشدة ٥ علامات، موافق ٤ علامات، موافق إلى حد ما ٣ علامات، غير موافق علامتان، غير موافق بشدة علامة واحدة). وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هما:

١- الجزء الأول:

وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مثل (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي).

٢- الجزء الثاني:

خصص لتغطية متغيرات الدراسة، والتي تقيس دور التدقيق في تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت. وتكون من (٤٨) فقرة، والملحق رقم (١) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين، حيث أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرات من (١-٤٠) تقيس المتغيرات المستقلة والمتمثلة بأثر التدقيق بينما تقيس الفقرات (٤١-٤٨) المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، وقد توزعت هذه الفقرات مجالات الدراسة كالتالي:

-الفقرات من (١ - ١٢) تقيس المتغير الأول: أثر المعايير العامة (الشخصية).

-الفقرات من (١٣ -٢٤) تقيس المتغير الثاني: أثر معايير العمل الميداني.

-الفقرات من (٢٥-٤٠) تقيس المتغير الثالث: أثر معايير إعداد التقرير.

-الفقرات من (٤١-٤٨) تقيس المتغير التابع: تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

٣-٤ صدق الأداة

قامت الباحثة بعرض الاستبانة على أساتذة من ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وبعد استرجاع الاستبانات تم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين في مجال المحاسبة قبل توزيعها على عينة الدراسة. والملحق رقم (٢) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

٣-٥ ثبات الأداة

تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاتساق في أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach,s)، للتحقق من درجة التناسق والتجانس لأداة والتأكد من ثباتها وبهدف اختبار مدى الاعتمادية على الاستبانة، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع محاور وفقرات الاستبانة. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب اختبار كرونباخ ألفا (٩٦.١%) وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، إذ إن النسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي ٧٠%. ويوضح الجدول رقـم (٣-٢) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة (Malhotra, 2014, p: 211).

الجدول (٣-٢)

قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
(١ - ١٢)	المعايير العامة (الشخصية)	% ٨١.٠
(١٣ -٢٤)	معايير العمل الميداني	% ٨٩.٧
(٢٥-٤٠)	معايير إعداد التقرير	% ٩٢.٨
(٤١- ٤٨)	تحسين الأداء المالي	% ٩٢.١
١-٤٨	المعدل العام للثبات	%٩٦.١

كما حددت الباحثة ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع) عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(٥-١)/٣ = ٤/٣ = ١.٣٣. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفض من (١)- أقل من (٢.٣٣).

متوسط من (٢.٣٤) – (٣.٦٧).

مرتفع من (٣.٦٨) إلى (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٦ أساليب جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة النظرية منها والتطبيقية، فان الأمر تطلب الاعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات، وهي:

أولا: المصدر الثانوي: وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع والرسائل العلمية والمقالات المنشورة وكذلك الدراسات في الدوريات المختلفة. كما تم الاستعانة بقواعد البيانات الالكترونية والانترنت للحصول على أحدث الأبحاث العلمية حول الموضوع مدار البحث.

ثانيا: المصدر الأولي: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبانة خاصة والتي تم اعتمادها لتناسب الدراسة، وقد غطت الجوانب التي تناولتها الفرضيات التي استندت عليها، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحثة شخصيا.

٣-٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولا: الإحصاء الوصفي **Descriptive Statistics**: وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

١- النسب المئوية Percentages: لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

٢- جداول التوزيع التكراري Frequencies: لتعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مقاييس النزعة المركزية: وتتضمن:

١- الوسط الحسابي Mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

٢- الانحراف المعياري Standard Deviation: لقياس وبيان درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة، حيث إن قيمة الانحراف المعياري القليلة تعني أن تشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

ثالثا: تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression: وذلك من أجل اختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع والمتمثل في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

رابعا: اختبار كرونباخ ألفا: وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة

٤-٢ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة

جدول (٤-١): خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
العمر	٣٠ سنة فأقل	19	14.8
	٣١- ٣٥ سنة	35	27.3
	٣٦-٤٠ سنة	23	18.0
	٤١ – ٤٥ سنة	14	10.9
	٤٦ سنة فأكثر	37	28.9
	المجموع	١٢٨	%١٠٠
سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	24	18.8
	٥ سنوات اقل ١٠ سنوات	32	25.0
	١٠ سنوات اقل ١٥ سنة	25	19.5
	١٦ سنة فأكثر	47	36.7
	المجموع	١٢٨	%١٠٠
المؤهل العلمي	دبلوم	14	10.9
	بكالوريوس	100	78.1
	ماجستير	14	10.9
	المجموع	١٢٨	%١٠٠
التخصص العلمي	محاسبة	117	91.4
	مالية ومصرفية	1	.8
	ادارة اعمال	3	2.3
	ادارة مالية	2	1.6
	اخرى	5	3.9
	المجموع	١٢٨	%١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (٤-١) ما يلي:

أولا: العمر:

أن أعمار عينة الدراسة توزعت على ٥ فئات عمرية من المستويات الخمس المعتمدة في الدراسة، ولكن بنسب متفاوتة معظمها في الفئة العمرية (٤٦ سنة فأكثر) شكلت نسبة قدرها (28.9%)، ثم الفئة العمرية (٣١- ٣٥ سنة) وبنسبة بلغت (27.3%)، ثم الفئة العمرية (٣٦-٤٠ سنة) وبنسبة بلغت (18.0%)، ثم الفئة العمرية (٣٠ سنة فأقل) وبنسبة بلغت (14.8%)، وأخيرا جاءت الفئة العمرية (٤١ – ٤٥ سنة) وبنسبة بلغت (10.9%)، ويتضح أن معظم أفراد العينة تجاوزت أعمارهم ٣١ سنة. وتفسر الباحثة هذه النتائج إن الإنسان في هذه المرحلة من العمر يتميز بالاتزان والهدوء، وبالتالي فان القرارات الصادرة عنه تعبر عن قدرته على فهم الأمور التدقيقية في الجمعية التعاونية ووضعها في مكانها الصحيح، كما يشير التوزيع المتقارب لأعمار مجتمع الدراسة أن هذه المهنة يتوفر فيها عنصر الاستمرارية في الإقبال عليها من مختلف الفئات العمرية.

ثانيا: سنوات الخبرة:

يتضح أن ما نسبته (36.7%) من أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة ١٦ سنة فأكثر وهي الفئة الأكبر بين الفئات المعتمدة في دراسة هذا المتغير، ثم الفئة التكرارية التي تقع ما بين ٥ سنوات اقل ١٠ سنوات وشكلوا ما نسبته (25.0%) ثم جاء المستجيبون ممن يتمتعون بخبرات ١٠ سنوات اقل من ١٥ سنة وبنسبة (19.5%)، وأخيرا جاء من يمتلكون خبرات اقل من ٥ سنوات وبنسبة بلغت (18.8%). وهذا مؤشر على أن خبرة هؤلاء المراقبين جيدة، حيث تمنحهم ميزة ايجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المتعلقة بالتدقيق على أعمال الجمعيات التعاونية بطريقة مهنية كبيرة.

ثالثا: المؤهل العلمي:

أن حملة شهادة البكالوريوس من أفراد عينة الدراسة من مدققي الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة في دولة الكويت شكلوا ما نسبته (٧٨.١%) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهادة الدبلوم والماجستير معا وبنسبة (١٠.٩%) لكل درجة، وخلت العينة من حملة درجة الدكتوراه. ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمدققين والمراقبين في دولة الكويت أصبح مطلبا أساسياً، سيما وان العمل في هذا المجال يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات التدقيقية التي تواجههم أثناء العمل والتدقيق على الجمعيات التعاونية.

رابعا: التخصص العلمي:

أن من تخصصهم (محاسبة) هم الأعلى بين أفراد عينة الدراسة وشكلوا ما نسبته (٩١.٤%) وهي النسبة الأكبر بين التخصصات الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية من تخصصهم (ادارة اعمال) بنسبة (٢.٣%)، أما من تخصصهم إدارة مالية فقد شكلت نسبتهم (١.٦%) من إجمالي عينة الدراسة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلين من ناحية تخصص المحاسبة وهذا يمنحهم القدرة وميزة إضافية على العمل في مجال التدقيق على الجمعيات التعاونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المعايير العامة (الشخصية)

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المتغير، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المعايير العامة (الشخصية)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	توفر الكفاءة المهنية المناسبة لقيام المراقب بعمله فيما يتعلق بحسابات الموردين للجمعية .	4.453	.6857	٧
٢	توفر المؤهل العلمي المناسب لقيام المراقب بأعمال التدقيق على المصروفات العمومية والإدارية بالجمعية.	4.507	.6873	٣
٣	توفر الخبرة العملية لقيام المراقب بواجباته فيما يتعلق بتقييد البضاعة الواردة للجمعية وخاصة البضاعة المجانية.	4.312	.8205	١٠
٤	توفير دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء المراقبين وتطوير قدراتهم للكشف عن التجاوزات والمخالفات المالية بالجمعية.	4.484	.8131	٥
٥	التزام المراقب باستقلال تفكيره وحياديته في التعامل مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية.	4.382	1.058	٨
٦	قدرة المراقب على تجنب العلاقات الشخصية أو الضغوطات الاجتماعية التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى على حسابات الموردين.	4.484	.7935	٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٧	قدرة المراقب على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة لكشف عمليات التلاعب بتسجيل القيود المحاسبية.	4.679	.5164	١
٨	قدرة المراقب على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعمال التدقيق على تقييد البضاعة الراكدة وإثباتها بدفاتر لدى الجمعية.	4.507	.6017	٣
٩	قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المراقب عن مدى أهمية بذل العناية المهنية المتخصصة اللازمة عند القيام بإعمال التدقيق على سجلات ومستندات الجمعية.	4.109	.9241	١١
١٠	وجود ضوابط لحث المراقب على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بفحص ميزان المراجعة الشهري لبيان المصاريف المبالغ فيها.	4.359	.6957	٩
١١	التزام المراقب بالقوانين ،القرارات والتعاميم الوزارية والتي تضعها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.	4.609	.6048	٢
١٢	توقيع الجزاءات على المدقق أو المراقب في حالة عدم التزامه بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية وعلى عمليات أوجه الصرف المختلفة بالجمعية	3.976	1.068	١٢
المعايير العامة (الشخصية)		4.405	مرتفعة	

يشير الجدول (٤-٢) إلى أن المتوسطات الحسابية لمتغير المعايير العامة (الشخصية) قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.679 – 3.976) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " قدرة المراقب على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة لكشف عمليات التلاعب بتسجيل القيود المحاسبية " في المرتبة الأولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمتوسط حسابي (4.679) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " توقيع الجزاءات على المراقب في حالة عدم التزامه بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية وعلى عمليات أوجه الصرف المختلفة بالجمعية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.976).

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الدور لمتغير المعايير العامة (الشخصية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.405) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. أما قيم الانحراف المعياري فإنها تراوحت بين المنخفضة والمرتفعة وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متفاوتة ومتباعدة على هذا المتغير إلى حد ما.

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير معايير العمل الميداني

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المتغير، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير معايير العمل الميداني

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١٣	قيام المراقب بالتخطيط الكافي والمنظم والمناسب لعملية التدقيق على الرواتب والأجور الإضافية والمكافآت التي تمنح للموظفين.	4.320	.7091	٦
١٤	وجود خطة واضحة وبرنامج تدقيق مفصل يبين مهام وبرنامج للتدقيق على حسابات الجمعية ومواعيدها.	4.335	.7347	٥
١٥	القيام بالإشراف الكافي والواضح على أعمال التدقيق المتعلقة بسداد الدفعات المستحقة للموردين عن طريق الشيكات.	4.406	.6923	٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١٦	وضع آلية محددة واشتراطات وجدول أعمال للتدقيق على حسابات الموردين لدى الجمعية.	4.390	.7013	٤
١٧	دراية المراقب وفهمه الكافي عن طبيعة وعمل الجمعية.	4.539	.5873	١
١٨	قدرة المدقق أو المراقب على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تسجيل تقرير يمكن الاعتماد عليه.	4.523	.6516	٢
١٩	قدرة المراقب على تحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق على المرفقات الخاصة بحساب الموردين.	4.281	.7202	٨
٢٠	قدرة المراقب على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في أعمال التدقيق والمراجعة على حسابات الجمعية.	4.312	.7290	٧
٢١	قدرة المراقب على القيام بإجراءات التدقيق للحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة لإثبات البضاعة الواردة للجمعية.	4.273	.6840	٩
٢٢	قدرة المراقب على القيام بالفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات على البضاعة الواردة للجمعية.	4.140	.7069	١٢
٢٣	قدرة المراقب على تكوين أساس لإبداء الرأي حول التقارير التي تعد من قبل الإدارة المالية للجمعية و التي يتم التلاعب بها.	4.273	.7808	٩
٢٤	قدرة المراقب على فحص نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الجمعية بموضوعية.	4.226	.7446	١١
معايير العمل الميداني		4.335	مرتفعة	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول (٤-٣) إلى أن المتوسطات الحسابية لمتغير معايير العمل الميداني قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.539 – 4.140) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " دراية المراقب وفهمه الكافي عن طبيعة وعمل الجمعية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.539) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه "قدرة المراقب على القيام بالفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات على البضاعة الواردة للجمعية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.140).

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الدور لمتغير معايير العمل الميداني، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.335) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. أما قيم الانحراف المعياري المنخفضة فإنها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير معايير إعداد التقرير

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المتغير، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير معايير إعداد التقرير

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٢٥	لدى المراقب القدرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والمطبقة بالجمعية.	4.085	.8513	١٤
٢٦	قدرة التقارير المالية على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير	4.078	.8475	١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	الدولية.			
٢٧	يتم إعداد تقرير المراقب وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.	4.289	.7440	١١
٢٨	لدى المراقب القدرة على التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في التقارير المالية الصادرة عن الجمعية.	4.203	.8263	١٣
٢٩	قدرة المراقب على تحديد المخالفات والتجاوزات في بند المصاريف والالتزامات التي على الجمعية وإظهارها في التقارير المالية.	4.523	.5607	١
٣٠	القدرة على الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.	4.335	.7018	٩
٣١	قدرة المراقب على متابعة واثبات استلام الجمعية للدعم المالي المقدم من الأفرع المستثمرة لدى الجمعية.	4.453	.6503	٢
٣٢	القدرة على تقديم الرأي الفني المحايد فيما يتعلق بسير أعمال الجمعية خلال السنة المالية.	4.367	.7410	٧
٣٣	احتواء التقارير المالية على البيانات والإيضاحات الكافية والمناسبة حول المصاريف والالتزامات التي على الجمعية.	4.453	.6256	٢
٣٤	الإفصاح في التقارير المالية عن الموجودات والمطلوبات الحقيقية .	4.445	.6851	٤
٣٥	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بمستحقات العاملين بالجمعية .	4.437	.6844	٥
٣٦	احتواء التقارير المالية على الإفصاحات اللازمة عن	4.367	.7303	٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	سلف الموظفين والحسابات المدينة .			
٣٧	احتواء التقارير المالية على رأي مكتوب ومحايد يبين النتيجة النهائية لعملية التدقيق على نتيجة أعمال سير الجمعية.	4.335	.7129	٩
٣٨	إظهار الرأي في التقارير المالية في فقرة خاصة بحيث يكون خاص بالبيانات المالية كوحدة واحدة.	4.187	.8671	١٣
٣٩	توضيح الصيغة الصحيحة المعبرة عن رأى المدقق أو المراقب في تقريره ومن ثم توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير من أعضاء مجلس الإدارة بشكل واضح وسليم.	4.406	.7575	٦
٤٠	الفصل الواضح للفقرات التي يشملها تقرير المراقب خاصة تلك المرتبطة بتقييم بضاعة آخر المدة.	4.218	.7729	١٢
معايير إعداد التقرير		4.324	مرتفعة	

يشير الجدول (٤-٤) إلى أن المتوسطات الحسابية لمتغير معايير إعداد التقرير قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.523- 4.078) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " قدرة المراقب على تحديد المخالفات والتجاوزات في بند المصاريف والالتزامات التي على الجمعية وإظهارها في التقارير المالية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.523) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " قدرة التقارير المالية على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.078).

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الدور لمتغير معايير إعداد التقرير، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.324) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات. أما قيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانحراف المعياري المنخفضة فإنها تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

رابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
٤١	يسهم التدقيق في تحقيق تقدم في العائد على الاستثمار في الجمعية.	4.312	.7911	٢
٤٢	يسهم التدقيق في تحسين قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح المحاسبية للجمعية من الأموال المتاحة لها	4.296	.7972	٣
٤٣	يسهم التدقيق في تحسين كفاءة قياس الأنشطة والقرارات الاستثمارية في الجمعية.	4.250	.7424	٤
٤٤	يسهم التدقيق في إظهار نتائج الأداء المالي بشكل سريع في بداية السنة المالية للاستفادة منها للسنة التالية	4.351	.7795	١
٤٥	يسهم التدقيق في تحقيق عائد مالي مرتفع على حقوق المساهمين في الجمعية.	4.203	.7972	٥
٤٦	يسهم التدقيق في تعزيز قدرة الجمعية في استغلال الفرص لزيادة رأس المال.	4.031	.8868	٧
٤٧	يسهم التدقيق في تعزيز قدرة الجمعية على زيادة	3.976	.8461	٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
	علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة.			
٤٨	يسهم التدقيق في التقليل من حجم الديون والالتزامات في هيكل رأس المال.	4.132	.7874	٦
تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت		4.259	مرتفعة	

يشير الجدول (٤-٥) إلى أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.976 -4.351) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه "التدقيق يسهم في إظهار نتائج الأداء المالي بشكل سريع في بداية السنة المالية للاستفادة منها للسنة التالية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.351) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " التدقيق يسهم في تعزيز قدرة الجمعية على زيادة علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.976).

٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (١٠). وأن تكون قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (١)، والجدول رقم (٤-٦) يبين نتائج هذه الاختبارات:

الجدول (٤-٦)

نتائج اختبار (VIF) والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة الفرعية	VIF	Tolerance	Skewness
١	المعايير العامة (الشخصية)	٢.٤١	٠.٣٧١	٠.١٢٤
٢	معايير العمل الميداني	٢.١٠	٠.٣٤٧	٠.٦١٤
٣	معايير إعداد التقرير	١.٩٨	٠.٣٩١	٠.٢٧٤

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٦) عدم وجود تداخل خطي متعدد (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل (معايير التدقيق)، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) للأبعاد المتمثلة بـ (المعايير العامة (الشخصية)، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير) والبالغة (٢.٤١، ٢.١٠، ١.٩٨) على التوالي. ويتضح أن جميع هذه القيم اقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (٥) وان قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (٠.٣٩١-٠.٣٤٧) وهي أعلى من (٠.٠٠٥) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد بين أبعاد المتغير المستقل، وان بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان اختبار أثر المتغير المستقل والمتمثل بمعايير التدقيق في المتغير التابع والمتمثل بتحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وكانت النتائج على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤-٧)

نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج Model	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	R Square معامل التحديد	R معامل الارتباط
١	.44087	.416	.430	.656

يبين الجدول (٤-٧) أن قيمة العلاقة بين تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت وبين معايير التدقيق التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذا الدور (R) قد بلغت (.656) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (.430) وهي تشير إلى أن معايير التدقيق تفسر من التغير أو التباين الحاصل في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة (R^2) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل (.416) وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (٤-٨) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

الجدول (٤-٨)

اختبار دلالة نموذج الانحدار

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	18.159	3	6.053	31.142	.000
البواقي Residual	24.101	124	.194		
الكلي Total	42.260	127			

كما يبين الجدول التالي (٤-٩) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال متغيرات معايير التدقيق:

الجدول (٤-٩)

اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

المتغيرات المستقلة / المعاملات	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig. t
	المعاملات المعيارية (Beta)	الخطأ المعياري Std. Error	B		
الحد الثابت (.598)		.398	.598	1.501	.136
المعايير العامة (الشخصية)	.125	.139	.160	1.749	.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير العمل الميداني	.392	.146	.468	3.213	.002
معايير إعداد التقرير	.191	.126	.215	1.702	.009

تشير بيانات الجدول السابق (٤-٩) إلى اختبار t المستخدم في اختبار فرضية تقاطع خط الانحدار (الحد الثابت) والتي تشير إلى أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل أم يقطع محور الصادات عند نقطة معينة (الحد الثابت)، إذ يتبين من خلال قيمة مستوى الدلالة البالغة (٠.٠٠٠) رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن قيمة الحد الثابت لا تساوي صفراً، وعليه فان خط الانحدار لا يمر بنقطة الأصل، ولذلك فان معايير التدقيق لها أثر في المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ومن هنا يتم الاستنتاج بأهمية معايير التدقيق في إيجاد نموذج (معادلة للتنبؤ بقيم معايير التدقيق وتحسين الأداء).

وعليه يمكن اختبار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسة:

وتنص على أنه:

"لا يوجد أثر لمعايير التدقيق المتمثلة بـ (المعايير العامة (الشخصية)، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير) في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ".

يبين الجدول (٤-٨) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (31.142) وهي قيمة دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى انه "يوجد أثر لمعايير التدقيق المتمثلة بـ (المعايير العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الشخصية)، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير) في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت ".

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى:

وتنص على أنه: "

H_{01} لا يوجد أثر للمعايير العامة الشخصية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

يبين الجدول (٤-٩) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (1.749) بمستوى دلالة (.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الأولى وقبول البديلة وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر للمعايير العامة الشخصية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.125) وهي قيمة دالة إحصائياً.

ثالثا: اختبار الفرضية الثانية: وتنص على أنه: "

H_{02} لا يوجد أثر لمعايير العمل الميداني في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

يبين الجدول (٤-٩) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (3.213) بمستوى دلالة (.002) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لمعايير العمل الميداني في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.392) وهي دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: اختبار الفرضية الثالثة: وتنص على أنه: "

H_{03} لا يوجد أثر لمعايير إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

يبين الجدول (٤-٩) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (1.702) بمستوى دلالة (.009) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثالثة وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لمعايير إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.191) وهي قيمة دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

٥-١ النتائج والاستنتاجات

٥-٢ التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثة كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عددا من التوصيات.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

٥-١ النتائج والاستنتاجات

أولا: النتائج

لقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية للأسئلة الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وقد تبين ما يلي:

١-النتائج المتعلقة بمتغير المعايير العامة (الشخصية):

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة من مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية كانت مرتفعة، وقد تبين أن من أبرز المعايير العامة (الشخصية) التي تسهم في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت هي قدرة المدقق أو المراقب على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة واستقلالية لكشف عمليات التلاعب بتسجيل القيود المحاسبية والتزامهم بالقوانين والقرارات والتعاميم الوزارية والتي تضعها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، كذلك تبين أهمية توفر المؤهل العلمي المناسب لقيام المدقق أو المراقب بأعمال التدقيق على المصروفات العمومية والإدارية بالجمعية وقدرتهم أيضا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعمال التدقيق على تقييد البضاعة الراكدة وإثباتها بدفاتر لدى الجمعية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العناق، ٢٠١٣) التي أشارت إلى أهمية الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات يفرضه عليه استقلالية وحيادية في إبداء الرأي عن القوائم المالية وهذا يلزم توفر الكفاءة المهنية وخبرة وتعاون مع زملاء المهنة. وتتفق أيضا هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (نجم، ٢٠١٣) التي توصلت إلى ضرورة مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالشركات لمسايرة الممارسات والأنظمة العالمية للتحكم المؤسسي عن ضرورة قيام هيئات الإشراف والرقابة على الشركات والتكيف معها.

٢- النتائج المتعلقة بمتغير معايير العمل الميداني:

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة من مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية كانت مرتفعة، وقد تبين أن من ابرز معايير العمل الميداني التي تسهم في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت هي دراية المدقق أو المراقب وفهمه الكافي عن طبيعة وعمل الجمعية وقدرتهم على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تسجيل تقرير يمكن الاعتماد عليه، كذلك قيامهم بالإشراف الكافي والواضح على أعمال التدقيق المتعلقة بسداد الدفعات المستحقة للموردين عن طريق الشيكات، ووضع آلية محددة واشتراطات وجدول أعمال للتدقيق على حسابات الموردين لدى الجمعية.

٣- النتائج المتعلقة بمتغير معايير إعداد التقرير:

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة من مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية كانت مرتفعة، وقد تبين أن من ابرز معايير إعداد التقرير التي تسهم في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت هي قدرة المدقق أو المراقب على تحديد المخالفات والتجاوزات في بند المصاريف والالتزامات التي على الجمعية وإظهارها في التقارير المالية وقدرتهم أيضا على متابعة واثبات استلام الجمعية للدعم المالي المقدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأفرع المستثمرة لدى الجمعية، كذلك تبين أهمية احتواء التقارير المالية على البيانات والإيضاحات الكافية والمناسبة حول المصاريف والالتزامات التي على الجمعية والإفصاح في التقارير المالية عن الموجودات والمطلوبات الحقيقية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (مازون، ٢٠١١) التي توصلت إلى معايير التدقيق تسهم في تحسين جودة إعداد التقارير والمعلومات المالية؛ وتحسن من أداء المدقق.

٤- النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة من مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية كانت مرتفعة، وقد تبين أن التدقيق يسهم في إظهار نتائج الأداء المالي بشكل سريع في بداية السنة المالية للاستفادة منها للسنة التالية وفي تحقيق تقدم في العائد على الاستثمار في الجمعية، كذلك يسهم في تحسين قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح المحاسبية للجمعية من الأموال المتاحة لها وفي تحسين كفاءة قياس الأنشطة والقرارات الاستثمارية في الجمعية، فضلا عن تحقيق عائد مالي مرتفع على حقوق المساهمين في الجمعية.

ثانيا: الاستنتاجات

أظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد أنه تم رفض الفرضية العدمية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد أثر لمعايير التدقيق مجتمعة المتمثلة بـ (المعايير العامة (الشخصية)، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير) في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت. أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات المنبثقة عن هذه الفرضية، فقد تبين ما يلي:

١- وجود أثر للمعايير العامة الشخصية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-وجود أثر لمعايير العمل الميداني في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

٣- وجود أثر لمعايير إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.

٥-٢ التوصيات

تؤكد الباحثة على أهمية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تناولتها الدراسة الحالية، وذلك لتأثيرها الواضح في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة من نظر مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية. وذلك من التوصيات التالية:

١-التركيز على توافر الخبرة العملية لدى المراقب للقيام بواجباته فيما يتعلق بتقييد البضاعة الواردة للجمعية وخاصة البضاعة المجانية مع تعزيز الضوابط لحث المراقب على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بفحص ميزان التدقيق الشهري لبيان المصاريف المبالغ فيها.

٢- قيام جمعية المحاسبين والمدققين الكويتية بتوعية مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية عن مدى أهمية بذل العناية المهنية المتخصصة اللازمة عند القيام بإعمال التدقيق على سجلات ومستندات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٣- توقيع الجزاءات على مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية في حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية والتأقلم مع التغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وعلى عمليات أوجه الصرف المختلفة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٤-العمل على تعزيز قدرات المراقبين على فحص نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الجمعية بموضوعية كذلك القيام بالفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات على البضاعة الواردة للجمعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- العمل على تعزيز قدرات المراقبين على تكوين أساس لإبداء الرأي حـــول التقـــارير التي تعد من قبل الإدارة المالية للجمعية، كذلك التقيد بإجراءات التدقيق للحصـــول علـــى أدلة وبراهين كافية ومقنعة لإثبات البضاعة الواردة للجمعية.

٦- العمل على تعزيز قدرات المراقب على التأقلم ومواكبة التغيرات والتطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في التقارير المالية الصادرة عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

٧-إطلاع مراقبي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية على كل جديد بخصـــوص مهنة التدقيق وإيجاد القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم استقلاليتهم أثناء القيـــام بالتدقيق على أعمال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

القران الكريم

أولا: المراجع باللغة العربية

أحمد، محمود، (٢٠٠٧) " فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها- دراسة تحليلية لآراء: مراجعي الحسابات، مدراء البنوك، موظفي ضريبة الدخل- في قطاع غزة فلسطين " ، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠١٤)، " إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. منشورات طلال أبو غزالة.

تميمي، هادي، (٢٠٠٨)، المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، مركز كحلون للكتب، عمان.

جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٥)، العوامل المؤثرة على استقلال وحياد المدقق الخارجي عند أدائه عملية المدققة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٧)، العدد(٧٥)، ص.١٥٨-١٨٢، جامعة الموصل، العراق.

جساسي، عبدالله، (٢٠١١) "أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان" ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، سلطنة عمان.

جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٥). المدخل إلى التدقيق الحديث، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

جمعة، أحمد، (٢٠١٢)، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقآ للمعايير الدولية للتدقيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسن، راوية، (٢٠٠٣)، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة. مصر.

الحمود، أنور أحمد، (٢٠١٣)، دَور معايير التدقيق الدولية في زيادةٍ فاعلية التدقيق في الشركات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

حيالي، وليد، (٢٠٠٢)، محاسبة الجمعيات التعاونية، دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

خطيب، خالد راغب، والرفاعي خليل محمود، (٢٠٠٨). الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات: مدخل نظري وعملي، الطبعة الأولى، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

خلايلة، محمود، (2001)، العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية: مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد ٢٨ العدد الأول، ص ص ٩٣-١٠٩.

درّه، عبدالباري، (٢٠١٣)، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

دهمش، نعيم.(٢٠٠٠). "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية". مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، ص ص ٢٠٣-٢٦٨.

ذنيبات، علي، (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، نظرية وتطبيق، ط٢، دار وائل للنشر والطباعة، عمان.

ذنيبات، علي عبد القادر، (٢٠١٥)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، ط٥، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذيبة، زياد عبد الحليم، والرمحي، نضال محمود، والجعيدي، عمر عيد، (٢٠١١)، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرشيدي، احمد محمد غنيم، (٢٠١٢)، مدى توافر شروط الاستقلالية لمدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

رمو، وحيد محمود، وذنون، آلاء عبد الواحد، (٢٠١٤)، دور تقنيات المعلومات في تعزيز كفاءة وجودة التدقيق: دراسة تحليلية على مكاتب التدقيق في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والثامن. ص٦٣-٨١.

طواهر، محمد وصديقي، مسعود، (٢٠٠٦)، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

سقا، زياد. (٢٠٠٧). تأثير التجارة الإلكترونية على معايير التدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر.

سويطي، موسى، (٢٠٠٦) تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية التدقيق الخارجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

شاذلي، فوزي، (١٩٩٣)، مقدمة في التعاون، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

شحنة، رزق (٢٠١٥)، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشمري، حمود محمد، (٢٠٠٦)، تقييم فاعلية التدقيق الداخلي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

شنطي، أيمن محمد نمر، (٢٠١١)، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد ٢، العدد ٢٧، ص٣١-٤٩.

عبدالمحسن، توفيق محمد (٢٠١٠). تقييم الأداء: مداخل جديدة لعالم جديد، الإسكندرية: دار النهضة العربية.

عثمان، عبد الرزاق محمد، (٢٠٠٩). أصول التدقيق والرقابة الداخلية. الطبعة الثانية، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

عديلي، ناصر محمد (٢٠١٠). السلوك الإنساني والتنظيمي: منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

عزب، نظمي، (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

عمري، هاني، (٢٠٠٩)، منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد ٢، العدد ٣، ص ص ٤٩-٧٧.

عموش، بشار حمد، (٢٠١١)، العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وأسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

العناق، مراد (٢٠١٣) " دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي دراسة ميدانية لآراء المهنيين والأكاديميين "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنسي، غدير، (٢٠١٥)، أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي في البنـــوك اليمنيـــة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

غباين، عليا غالب عبد الله، (٢٠١٢)، أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الغريب، سالم سيف (٢٠١٢)، دور استقلالية المدقق الخارجي فـــي تحقيـــق متطلبـــات الحاكميّة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قســـم المحاســـبة، جامعـــة الشـــرق الأوسط، عمان: الأردن.

قاضي، حسين، (٢٠٠٨). التدقيق الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشـــورات جامعـــة دمشق، سوريا.

قريوتي، محمد قاسم، (٢٠٠٤). السلوك التنظيمي الإنساني الفـــردي والجمـــاعي فـــي المنظمات الإدارية، مكتبة دار الشروق، عمان، الأردن.

كراجة، اشرف عبدالحليم، (٢٠٠٤)، مدى تقيد مدققي الحســـابات الخـــارجيين بقواعـــد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بهـــا " دراســـة ميدانية "، أطروحة دكتوراه، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.

كريم، عبد الحفيظ محمد، (٢٠٠٤)، اختبار وتقييم العلاقة بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجـــة فـــي ســـوق عمّان المالي، مجلة العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، السنة الرابعة، العدد ٢٩، ص٢٤-٣٨.

لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١٢) المراجعة في عالم متغير. القاهرة: دار الكتـــاب الأول للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطارنة، غسان، (٢٠١٣)، المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن .

مطارنة، غسان فلاح، (٢٠٠٦). تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

معارفي، فريدة، وصالح، مفتاح، (٢٠١٠)، " دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، بحث مقدم إلى مؤتمر مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة ٢٠ اوت، الجزائر.

منصور، محمد ، حولي، (٢٠١١)، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي يومي ١٣و١٤ ديسمبر، ٢٠١١، المنعقد في الجزائر.

ميالة، بطرس. (٢٠١٠). العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي. مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد ٢، العدد ٦، ص١٢٨-١٢٩.

نجم، بان (٢٠١٣) " الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي"، رسالة ماجستير، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، بغداد.

نظمي، إيهاب، والعزب، هاني، (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نعمه، نغم حسين، (٢٠٠٢)، أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.

نور، أحمد، (٢٠٠٧)، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الطبعة الثانية، بيروت: الدار الجامعية، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناندة، موفق رفاعي عبد الرحمن، (٢٠٠٧)، أثر هيكل رأس المال على الأداء المـــالي للشركات المساهمة العامة الصناعية فـــي الأردن (١٩٩٦-٢٠٠٦)، أطروحـــة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الهيم، طلق والشارخ، هشام والتابعي،جبر ، (٢٠٠٠) ، نحو ثقافة تعاونية، تـــرخيص الإعلام، دولة الكويت.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

Ahmi, Aidi and Kent, Simon .(2013), The Utilization of Generalized Audit Software (GAS) by External Auditors, **Managerial Auditing Journal** .28 (2).

Alvin A Arens , Randal J Elder, Mark Beasley, (2012), **Auding and Assurance service: An integrated Approach** ,14th Edition, prentice Hall.

Andiola, Lindsay Metcalfe, (2015), **Performance Feedback in the Audit Environment**, Bentley University, dissertation A Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of accountancy.

Archambeault, Deborah S., (2012). " **The Relation Between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases** " , USA: Prentice-Hall International, Inc.

Bierstaker, J., Burnaby, P. And Thibodeau, J. (2013), The Impact of Information Technology on the Audit Process: An Assessment of the State of the Art and Implications for the Future, University of Massachusetts, USA, **Managerial Auditing Journal**, Vol, 1, No 2, P: 159-164.

Cohen, Jeffrey, (2014). " The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , **Journal of Accounting Literature**, Vol. 43, Issue 1, PP: 33-34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dyer, Ha., & Singh, H., (2008). **The Relational View: Cooperative Strategy and Sources of Inter Organizational Competitive Advantage**, Academy Review.

Ferdinad, A.Gul, (2013), "Banker's Perception of Factors Affecting Auditor's Independence", **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, Vol. 12, No.2, PP. 40 – 51.

Gul, A. Freeland. (2009). **Banker's Perception of Factors Affecting Auditor's Independence**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo. May 7 – 8.

Guy, Dan M. and Alderman, Wayne C. and Winters, Alan J. (2009) **Auditing**. 5th Edition, Harcourt Brace & Company, USA.

IIA, Institute Of Internal Auditors, (2009). Standards for the professional practice of Internal Auditing. **Internal Auditor**, Vol. 58, Issue 1, PP: 79-83.

Klein, Jeffrey. (2012). "**Economic Determinants of Audit Committee Independence"**. The Accounting review, Vol: 77, No. 2, PP. 435-452.

Malhotra, K. Naresh, (2014), **Marketing Research**, New Jersey. Saddle River : Pearson Prentice Hall .

Mangena, Mark, and Pike, Richard. (2005)."The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures". **Accounting and Business Research**. Vol.35. No.4 .pp.327-549.

Messier, J. (2010), **Auditing &Assurance Services: A Systematic Approach**, Second Edition, McGraw-Hill Companies.

Rahahleh, Walid., (2010), Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan, **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, Al-alBayt, University Mafraq-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Jordan, ISSN 1450-2887 Issue 20, PP: 162-181, On line Available :http://www.eurojournals.com

Rezaee, Zabihollah. Kingsley, Ekele and Mimmier, George.(200^), Improving Corporate Governance: The Role of Audit Committee Disclosures, **Managerial Auditing Journal.** Vo1. 18 Issue 6/7, pp: 530-537.

Saito, Yoshie & Takeda, Fumiko, (2014), Global Audit Firm Networks and Their Reputation Risk, **Journal of Accounting, Auditing and Finance**. Avilable on: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1326005

Sayana, S. Vilhelmson, B. and Thulin, E. (2008). "Using CAATs to Support IS Audit." **Information Systems Control Journal**, Vol. 1.

Selim, Kim, Woodward, Sara. And Allegrini, Mark, (2009), Internal Auditing and Consulting Practice: A Comparison Between UK/Ireland and Italy, **International Journal of Auditing** .Vol, 13, PP: 9-25.

Simons. Robert. (2010). **Performance Measurement: Control Systems for Implementing Strategy**. Prentice Hall – new Jersey. U.S.A.

Tepalagul, Nopmanee, (2012), **Audit Completion Phase: Determinants and Implications for Audit Quality**, Boston University, School of Management, Dissertation, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of business administration.

Wheelen l .Thomas. and Hunger, l. David (2014) .**Strategic Management and Business Policy**, Prentice Hall, Upper Saddle River NJ.

Whittington, Ray, (2008), New Audit Documentation Requirement; SAS 96 Raise the Bar for Audit Documentation Adding Specific Requirement in Several Areas, **Journal of Accountancy**. Vol .65, pp: 72- 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Willimson, A. Louise, (٢٠٠9),"Guiding Auditors Along the Information Superhighway: The Implication of Electronic Evidence", **Journal of Accountancy**, Chicago, Vol. 30, No., 4, pp:212-231.

Wright, P., Kroll, M., & Parnel, J., (2008). **Strategic Management Concepts,** 2nd, ed, Prentice Hall,

Zwick, T., (2006), The impact of training intensity on establishments productivity. **Labor Economics**, Vol. 11, pp: 715-740.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

جامعة آل البيت
كلية إدارة الأعمال
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المستجيب:
أختي المستجيبة:

تقوم الباحثة بإعداد رسالة ماجستير في المحاسبة حول:

أثر التدقيق في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت

يرجى التكرم بتعبئة الإستبانة المرفقة، مع العلم بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية، ولأغراض البحث العلمي فقط، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة آل البيت، المفرق: المملكة الأردنية الهاشمية.

وشكراً لتعاونكم

الباحثة

هنادي إبراهيم الإبراهيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
١- العمر	٣٠ سنة فأقل ☐ ٣١- ٣٥ سنة ☐ ٣٦-٤٠ سنة ☐ ٤١ – ٤٥ سنة ☐ ٤٦ سنة فأكثر ☐
٢- سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات ☐ ٥ سنوات اقل ١٠ سنوات ☐ ١٠ سنوات اقل ١٥ سنة ☐ ١٦ سنة فأكثر ☐
٣- المؤهل العلمي	دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
٤- التخصص العلمي	محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ ادارة اعمال ☐ ادارة مالية ☐ اخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة الجمل التالية وبيان رأيكم حول أثر التدقيق المطبقة من قبل المراقب الذي تم تعينه من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمعية في تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الإجابة التي ترونها مناسبة.

المحور الأول: المعايير العامة (الشخصية) ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالمعايير العامة (الشخصية) في تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.						
١	توفر الكفاءة المهنية المناسبة لقيام المراقب بعمله فيما يتعلق بحسابات الموردين للجمعية .					
٢	توفر المؤهل العلمي المناسب لقيام المراقب بأعمال التدقيق على					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المصروفات العمومية والأدارية بالجمعية.					
٣	توفر الخبرة العملية لقيام المراقب بواجباته فيما يتعلق بتقييد البضاعة الواردة للجمعية وخاصة البضاعة المجانية.					
٤	توفير دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء المراقبين وتطوير قدراتهم للكشف عن التجاوزات والمخالفات المالية بالجمعية.					
٥	التزام المراقب باستقلال تفكيره وحياديته في التعامل مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية.					
٦	قدرة المراقب على تجنب العلاقات الشخصية أو الضغوطات الاجتماعية التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى على حسابات الموردين.					
٧	قدرة المراقب على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة لكشف عمليات التلاعب بتسجيل القيود المحاسبية.					
٨	قدرة المراقب على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعمال التدقيق على تقييد البضاعة الراكدة وإثباتها بدفاتر لدى الجمعية					
٩	قيام الجمعيات المهنية الخاصة بالمهنة بتوعية المراقب عن مدى أهمية بذل العناية المهنية المتخصصة اللازمة عند القيام بإعمال التدقيق على سجلات ومستندات الجمعية.					
١٠	وجود ضوابط لحث المراقب على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بفحص ميزان المراجعة الشهري لبيان المصاريف المبالغ فيها					
١١	التزام المراقب بالقوانين والقرارات والتعاميم الوزارية والتي تضعها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .					
١٢	توقيع الجزاءات على المراقب في حالة عدم التزامه بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية وعلى عمليات أوجه الصرف المختلفة بالجمعية					
ثانيا: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمعايير العمل الميداني في تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت.						

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣	قيام المراقب بالتخطيط الكافي والمنظم والمناسب لعملية التدقيق على الرواتب والأجور الإضافية والمكافآت التي تمنح للموظفين.					
١٤	وجود خطة واضحة وبرنامج تدقيق مفصل يبين مهام وبرنامج للتدقيق على حسابات الجمعية ومواعيدها.					
١٥	القيام بالإشراف الكافي والواضح على أعمال التدقيق المتعلقة بسداد الدفعات المستحقة للموردين عن طريق الشيكات.					
١٦	وضع آلية محددة واشتراطات وجدول أعمال للتدقيق على حسابات الموردين لدى الجمعية.					
١٧	دراية المراقب وفهمه الكافي عن طبيعة وعمل الجمعية.					
١٨	قدرة المراقب على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تسجيل تقرير يمكن الاعتماد عليه.					
١٩	قدرة المراقب على تحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق على المرفقات الخاصة بحساب الموردين.					
٢٠	قدرة المراقب على استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في أعمال التدقيق والمراجعة على حسابات الجمعية.					
٢١	قدرة المراقب على القيام بإجراءات التدقيق للحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة لإثبات البضاعة الواردة للجمعية.					
٢٢	قدرة المراقب على القيام بالفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات على البضاعة الواردة للجمعية.					
٢٣	قدرة المراقب على تكوين أساس لإبداء الرأي حول التقارير التي تعد من قبل الإدارة المالية للجمعية و التي يتم التلاعب بها.					
٢٤	قدرة المراقب على فحص نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الجمعية بموضوعية.					
ثالثا: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمعايير إعداد التقرير في تحسين أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت						
٢٥	لدى المراقب القدرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المحاسبة الدولية والمطبقة بالجمعية.					
٢٦	قدرة التقارير المالية على مواكبة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية.					
٢٧	يتم إعداد تقرير المراقب وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً					
٢٨	لدى المراقب القدرة على التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في التقارير المالية الصادرة عن الجمعية					
٢٩	قدرة المراقب على تحديد المخالفات والتجاوزات في بند المصاريف والالتزامات التي على الجمعية وإظهارها في التقارير المالية.					
٣٠	القدرة على الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.					
٣١	قدرة المراقب على متابعة واثبات استلام الجمعية للدعم المالي المقدم من الأفرع المستثمرة لدى الجمعية.					
٣٢	القدرة على تقديم الرأي الفني المحايد فيما يتعلق بسير أعمال الجمعية خلال السنة المالية.					
٣٣	احتواء التقارير المالية على البيانات والإيضاحات الكافية والمناسبة حول المصاريف والالتزامات التي على الجمعية.					
٣٤	الإفصاح في التقارير المالية عن الموجودات والمطلوبات الحقيقية .					
٣٥	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بمستحقات العاملين بالجمعية .					
٣٦	احتواء التقارير المالية على الإفصاحات اللازمة عن سلف الموظفين والحسابات المدينة .					
٣٧	احتواء التقارير المالية على رأي مكتوب ومحايد يبين النتيجة النهائية لعملية التدقيق على نتيجة أعمال سير الجمعية.					
٣٨	إظهار الرأي في التقارير المالية في فقرة خاصة بحيث يكون خاص بالبيانات المالية كوحدة واحدة.					
٣٩	توضيح الصيغة الصحيحة المعبرة عن رأي المراقب في تقريره ومن					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	ثم توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير من أعضاء مجلس الإدارة بشكل واضح وسليم.						
٤٠	الفصل الواضح للفقرات التي يشملها تقرير المدقق خاصة تلك المرتبطة بتقييم بضاعة آخر المدة.						

المحور الثاني: العبارات الخاصة بالمتغير التابع: تحسين الأداء المالي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت، يرجى قراءتها وبيان رأيكم فيها وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الإجابة التي ترونها مناسبة.

التسلسل	العبـــــارة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدةً
٤١	يسهم التدقيق في تحقيق تقدم في العائد على الاستثمار في الجمعية.					
٤٢	يسهم التدقيق في تحسين قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح المحاسبية للجمعية من الأموال المتاحة لها					
٤٣	يسهم التدقيق في تحسين كفاءة قياس الأنشطة والقرارات الاستثمارية في الجمعية.					
٤٤	يسهم التدقيق في إظهار نتائج الأداء المالي بشكل سريع في بداية السنة المالية للاستفادة منها للسنة التالية					
٤٥	يسهم التدقيق في تحقيق عائد مالي مرتفع على حقوق المساهمين في الجمعية.					
٤٦	يسهم التدقيق في تعزيز قدرة الجمعية في استغلال الفرص لزيادة رأس المال.					
٤٧	يسهم التدقيق في تعزيز قدرة الجمعية على زيادة علاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة.					
٤٨	يسهم التدقيق في التقليل من حجم الديون والالتزامات في هيكل رأس المال.					

انتهت الاستبانة شاكرة لكم حسن تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

أسماء محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور حسام خداش	الجامعة الهاشمية
2	الأستاذ الدكتور بشير البنا	جامعة عمان العربية
3	الدكتور نوفان عليمات	جامعة آل البيت
٤	الدكتور حسين الرباع	جامعة آل البيت
٥	الدكتور مهند أكرم نزال	جامعة آل البيت
٦	الدكتور عودة بني أحمد	جامعة آل البيت
٧	الدكتور محمد عبد الجليل	الجامعة الأردنية
٨	الدكتور محمد التميمي	جامعة اليرموك
٩	الدكتورة سناء القرعان	جامعة اليرموك
١٠	الدكتور وليد صيام	الجامعة الهاشمية
١١	الدكتور أيمن حرب	جامعة الزرقاء الخاصة
١٢	الدكتورة عفاف أبوزر	جامعة عمان العربية
١٣	الدكتور محمود الجبالي	جامعة الزيتونة
١٤	الدكتور زياد المطارنة	ديوان المحاسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com